جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين: – أحلام ثابت

– فضيلة بن عبيد

بعنوان:

دور عصرنة وسائل الدفع في تحسين فعالية البنوك الجزائرية

نوقشت أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. مريم كفي	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
د. سمية فضيلي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
د. حمود سيلم	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

تشكرات

اعترافا بالجزيل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى:

إلى من نغيب ولطفه لا يغيب وإذا رجاه العبد فرجاءه لا يخيب، إلى منزل الذكر الحكيم

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى

والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل الآية-91-

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة الذي رافقتنا طيلة هذا العمل

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم مذكرتنا.

وإلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع

ولو بنصيحة أو كلمة طيبة من قريب أو بعيد.

أحلام، فضيلة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
تشكرات	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: إطار النظري لدراسة	
تمهيد	04
المبحث الأول: أهمية عصرنة وسائل الدفع للبنوك	05
المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع	05
المطلب الثاني: انواع وسائل الدفع الإلكترونية	10
المطلب الثالث: دور وسائل الدفع في بنوك	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	17
المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية	17
المطلب الثاني: المقالات باللغة عربية	19
المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية	21
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة	
تمهيد	26
المبحث الأول: واقع استخدام وسائل الدفع في البنوك الجزائرية	27
المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري	27
المطلب الثاني: جهود الجزائر في التوجه نحو استخدام وسائل الدفع الإلكتروني	31
المطلب الثالث: تقييم مدى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية	39
المبحث الثاني: دراسة وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري	46
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري	46
المطلب الثاني: وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري	47
المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري	55
خلاصة الفصل الثاني	59

الخاتمة	**61**
قائمة المراجع	**64**
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	المقارنة بين دراستنا ومذكرات سابقة	**19**
الجدول رقم 02	المقارنة بين دراستنا ومقالات الدراسات السابقة	**21**
الجدول رقم 03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة الأجنبية	**23**
الجدول رقم 04	بنية النظام البنكي الجزائري قبل استقلال	**27**
الجدول رقم 05	عدد البنوك العاملة في جزائر إلى غاية 01 جانفي 2021	**30**
الجدول رقم 06	فروع البنوك التجارية بالجزائر (لكل 100 الف بالغ)	**39**
الجدول رقم 07	يمثل مستخدمي الانترنيت في جزائر (نسبة من عدد السكان)	**39**
الجدول رقم 08	يمثل احصائيات نسب استخدام الانترنيت في الجزائر سنة 2019	**40**
الجدول رقم 09	يمثل نسبة استخدام الصراف الآلي (لكل 100 الف شخص)	**40**
الجدول رقم 10	نشاط نظام المقاصة الالكترونية خلال 2018(حسب طبيعة العملية)	**41**
الجدول رقم 11	تطور المدفوعات غبر البطاقة المصرفية	**43**
الجدول رقم 12	تطور المعاملات باستخدام البطاقة المصرفية	**43**
الجدول رقم 13	توزيع الدفع عن طريق الإنترنيت بواسطة البطاقة البنكية	**44**
الجدول رقم 14	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة	**44**
الجدول رقم 15	التطور بالعدد والمبلغ لمعاملات السحب	**45**
الجدول رقم 16	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة	**45**
الجدول رقم 17	التطور بالعدد و المبلغ لمعاملات الدفع	**45**
الجدول رقم 18	تطور الشبابيك الأوتوماتكية (GAB) للبنك الوطني الجزائري	**55**
الجدول رقم 19	تطور عدد البطاقات البنكية (CIB) للبنك الوطني الجزائري	**55**
الجدول رقم 20	تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني (TPE) للبنك الوطني الجزائري	**56**
الجدول رقم 21	تطور عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد للبنك الوطني الجزائري	**56**
الجدول رقم 22	تطور عدد الموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية(DAB)للبنك الوطني الجزائري	**56**
الجدول رقم 23	عدد حسابات الزبائن ونسبةROA للبنك الوطني الجزائري	**56**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	شعار شركة ساتيم	**31**
الشكل رقم 02	شكل البطاقة البنكية في الجزائر	**35**
الشكل رقم 03	شعار تجمع النقد الآلي	**36**
الشكل رقم 04	نظام الدفع الالكتروني البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك	**37**
الشكل رقم 05	حجم عمليات نظام المقاصة الإلكترونية ما بين البنوك في 2018	**41**
الشكل رقم 06	قيمة عمليات المقاصة الإلكترونية في 2018 (ملايير الدينارات)	**42**
الشكل رقم 07	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**47**
الشكل رقم 08	أنواع البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري	**48**
الشكل رقم 09	صيغ بطاقات الدفع الإلكتروني للأفراد	**48**
الشكل رقم 10	حدود بطاقة العمل الشهرية	**50**
الشكل رقم 11	جهاز الدفع الالكتروني	**51**
الشكل رقم 12	تطبيق الهاتف BNAtic	**52**
الشكل رقم 13	الرمز CVV2	**53**
الشكل رقم 14	المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية	**57**
الشكل رقم 15	المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية	**58**

مقدمة

إن التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مست مختلف مناحي الحياة، حيث يشهد النشاط الاقتصادي تطورا مستمرا ويشمل هذا تطور مضمون النشاط وكذلك الوسائل اللازمة التي يعمل كل منها على تطوير الأخر وذلك ما شهده الهيكل الجديد للاقتصاد الرقمي وأدى إلى تحديث وعصرنة وسائل الدفع بآلية جديدة ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية وأبرزها في التعاملات الإلكترونية المبرمة عبر الإنترنيت.

لقد تطورت وسائل الدفع مع الزمن حيث ظهرت السفتجة، السند لأمر ثم الشيكات، لكن التطور السريع لعالم الإلكترونيات وظهور شبكة الانترنيت كوسيلة لنقل المعلومات والاتصال ساهم في الكشف عن النقائص لوسائل الدفع التقليدية؛ ومع ظهور شبكة الانترنيت لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية من أجل تحديث نظام الدفع، ونتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع جديدة تتمثل في وسائل الدفع الإلكترونية، حيث كل العمليات فيها تسير إلكترونيا؛ في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها البنكي إلى مستوى تلك التطورات، وبالتالي ضرورة تحديث نظامها الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الالكترونية بل أيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية، وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها.

❖ **إشكالية الدراسة:** أمام العرض السابق تدور إشكالية الموضوع المعالج حول:

هل ساهمت عصرنة وسائل الدفع في تحسين فعالية البنوك الجزائرية ؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية؟
- ما هي العوامل المؤثرة على عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية؟
- ما مدى استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع الالكترونية؟
- هل تبني البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري) لوسائل الدفع الكترونية أثر على ربحيتها؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك جهود في الجزائر من أجل عصرنة وسائل الدفع في القطاع البنكي.
- يعد توفر شبكة الانترنت وسرعتها عامل حاسم لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية.
- تستخدم البنوك الجزائرية وسائل الدفع الالكترونية والبطاقات الالكترونية هي الأكثر استخداما.
- يؤثر تبني البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري) لوسائل الدفع الالكترونية على ربحيتها.

❖ **أهمية الدراسة:** إن أهمية البحث تبرز من خلال النقاط التالية:

- الدور المهم الذي تلعبه وسائل الدفع والمتمثل في كونه مؤشر مهم على وضعية وقوة الاقتصاد.
- التعريف وسائل الدفع الإلكترونية ومعرفة واقعها في ظل المتغيرات خصوصا في البنوك الجزائرية.

❖ **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على وسائل الدفع الحديثة.

– محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.

– معرفة دور وسائل الدفع في البنوك الجزائرية.

❖ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية ثم التعمق من خلال دراسة وسائل الدفع الالكترونية بالبنك الوطني الجزائري وأثرها عليه ربحيته خصوصا وأن الربح هو هدف أي بنك وهذا ما يعبر عن فعاليتها وهذا خلال الفترة 2015-2019.

❖ **حدود الدراسة:**

– **الحدود الزمنية:** في بداية الجانب التطبيقي قمنا بدراسة كلية على وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر في فترة حديثة محصورة بين السنوات 2016-2019، ثم تخصصنا في بنك واحد فقط هو البنك الوطني الجزائري وقمنا بدراسة وسائل فع الالكترونية به وآثارها عليه وهذا بالاستهانة بالتقارير المالية للبنك خلال الفترة 2015-2019، وكذا موقعه الالكتروني.

– **الحدود المكانية:** فيما يخص الدراسة التي مست القطاع البنكي الجزائري ككل اعتمدنا فيه على المواقع الالكترونية لكل من بنك الجزائر، شركة ساتيم، تجمع النقد الآلي، والبنك الدولي، وعند الاطلاع على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري وكذا تحديد وسائل الدفع الالكترونية بيه تم الاستعانة بالموقع الالكتروني للبنك.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

– أهمية الموضوع وحداثة نظام الدفع، واستمرارية ظهور ابتكارات متعلقة بوسائل الدفع.

– الرغبة في الحصول على معلومات وافية حول هذه الوسائل ومدى أهميتها في اقتصاد الوطني وفهم المصطلحات البنكية مثل: البطاقة البنكية والبطاقة الذكية ،النقود الالكترونية ....الخ

– محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص، والميول الشخصي والرغبة في دراسة تحديثات وسائل الدفع.

❖ **هيكل الدراسة:** لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين فصل النظري وفصل التطبيقي، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين، تناول الفصل النظري كل الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، وكذا الأدبيات السابقة للموضوع؛ أما الفصل التطبيقي فتناول دراسة حالة القطاع البنكي الجزائري ككل ثم البنك الوطني الجزائري، لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت نتائج الفصلين من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من الاقتراحات وأخيرا أفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يشهد العالم فترة هامة من التحولات والتغيرات الجذرية، ولعل أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة هو الاقتصاد حيث عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل الدفع بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتقليل قدر الإمكان من نفقات المعاملات المالية والتجارية، ولمواجهة هذه التحديات لم يكن أمام البنوك والمؤسسات المالية سوى العمل على مسايرة هذا التطور بعصرنة وتحديث وسائل الدفع التقليدية من خلال إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفعالية والسرعة وهي وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وسرعان ما انتشرت انتشارا واسعا نتيجة للميزات التي تحققها سواء للمستفيد أو المصدر أو التاجر.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول ماهية وسائل الدفع التقليدية والالكترونية وأهميتها للبنوك ثم تطرقنا لبعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

- **المبحث الأول: أهمية عصرنة وسائل الدفع للبنوك:**
  - المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع.
  - المطلب الثاني:أنواع وسائل الدفع الالكترونية.
  - المطلب الثالث: دور وسائل الدفع في البنوك.
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة:**
  - المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية.
  - المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية.
  - المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية.

المبحث الأول: أهمية عصرنة وسائل الدفع للبنوك

سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع خاصة أن هناك تسميات متعدد مثل وسائل دفع إلى آليات الدفع والى تقنيات الدفع وسنحاول توضيح الفرق بينهم، كما سنتناول أهمية وسائل الدفع ومحددات اختيارها.

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع

لقد مرت وسائل الدفع بعدة مراحل لتصل إلى أشكال التي نراها في وقتنا الحاضر. حيث كانت المعاملات في بداية بسيطة لا تتطلب وسائل معقدة بل كانت تعتمد على مقايضة والتبادل؛ حيث أصبحت النقود بمختلف أنواعها أهم أداة لتعامل في مجتمع كافة؛ وقد تطورت هذه الوسائل على مر الزمان تبعا لتطور الاقتصادي وظروف السوق وتطورات التكنولوجية من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الحديثة.

أولا: التطور التاريخي لوسائل الدفع

نقصد بتاريخ وسائل الدفع تاريخ كل ما هو مقبول كمقابل لبيع سلعة أو تقديم خدمة، حيث بدأت من اختراع الكتابة، وفي الواقع حوالي 3000 سنة قبل عصرنا أين ظهرت في بلاد ما بين النهرين بالفعل أول البنوك؛ بعدها تطورت وسائل الدفع انتقالا من المقايضة إلى العملات الأولى، ومن تجار العصور الوسطى إلى البنوك الكبرى اليوم. ومع ذلك فان أهم التطورات الأكثر وضوحا وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين، وخصوصا بفضل الحوسبة وحوسبة الدفع، في الوقت الحاضر هذه الأخيرة موجودة على هيئة العديد من أشكال وهي جزا لا يتجزأ من النشاط البشري؛ وفي واقع من منا لم يستخدم قط الفاتورة، الشيكات، البطاقات البنكية أو الأساليب المختلفة من الوسائل الموجودة، علاوة على ذلك فان المجتمع الذي نعيش فيه هو مجتمع استهلاكي والجميع سواء أكانوا فقراء أم أغنياء هم معنيون بوسائل الدفع لأنها في كل مكان؛ إذ أنه اليوم من الممكن أن تدفع مباشرة في المنزل مع تطور الإنترانت وإنشاء الأموال الافتراضية، وأيضا فمنذ إنشاء النقود انتقلت وسائل الدفع في الحالة المادية إلى الحالة الكتابية ثم إلى الحالة الكترونية وأخيرا إلى الحالة افتراضية؛ لذلك سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما ستكون الخطوة التالية لهذا التطور؛ في الواقع، وبصرف النظر عن الأوراق النقدية فإن وسائل الدفع الرئيسة تشمل، من بين أمور أخرى، الشيكات والبطاقات أو التحويلات، وقد تم إزاحة كل منها بطريقة معتبرة وذلك بسبب التقنية البنكية والمالية التي تتطور باستمرار، لذلك بدأنا اليوم نتحدث عن وسائل الدفع دوليا بسبب تحرير التجارة الدولية والحاجة إليها لاستخدام وسائل لتسوية العمليات التجارية على المستوى الدولي.[1]

ثانيا: تعريف وسائل الدفع

لبعض أدوات الدفع (الشكل المادي) واقع مادي (شيك، سند أمر) لكن مع تطور التحكم عن بعد فقد أدى ذلك تدريجيا إلى ظهور المعاملات المحسوبة بالكامل (التحويل البنكي)؛ أما تقنية الدفع فتشير إلى الإجراء المتبع من أجل تنفيذ الدفع،إذن يتعلق الآمر باليات الدفع التي تنتج عن موافقة أطراف العقد، وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل

[1]– Didier Pierre Monod, **Moyens et techniques de internationaux**, 3éme édition, Paris, 2002, p153.

الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في تداول عندما يؤدون أعمالهم.[1]

– عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي: تعتبر وسائل الدفع كل الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة أو تقنية مستعملة. [2]

– كما عرفت على أنها: هي أدوات تمكن من نقل الاتفاق في الزمن، حيث أن امتلاكها يسمح للإفراد إما باتفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل، فوسيلة الدفع تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل القوة الشرائية حاليا وإعادة استرجاعها في مستقبل.[3]

–كذلك عرفت على أنها: جملة الوسائل التي مهما كانت دعامة المنتهجة أو التقنية المستعملة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال.[4]

– وعرفت أيضا على أنها كل وسائل التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض نظر عن شكل السند المستخدم لتقنية المستعملة، وإذا مهما كانت دعامة المستعملة سواء كانت ورقية كالشيكات والسندات التجارية، السندات البنكية للدفع، وقيديه كالتحويلات أو بلاستكية كالبطاقات البنكية أو الكترونية كالمحافظ الالكترونية وافتراضية.[5]

– أما نظام الدفع فقد عرف بأنه النظام الذي يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور الوساطة المالية (البنوك)، وكذلك آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها، والمستعملة في عملية الدفع وإجراءات والتحصيل التي تقوم بها مصالح البنوك، هذه العناصر الأساسية تكون مدعمة بنظم المعلوماتي واتصالي بين المؤسسات الوسيطة والأعوان الاقتصاديين.[6]

ثالثا: وسائل الدفع التقليدية:

1– النقود: هي عبارة عن أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات؛ حيث يمكن تقسيم أنواع النقود حسب تطورها التاريخي إلى ثلاث أنواع:[7]

---

[1]–Didier Pierre Monod, op–cit, p153.

[2]– القانون رقم 10–90، المؤرخ في 14 أفريل 1990، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، العدد 16، المادة 3–311.

[3]–سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الكترونية دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة تبسة**، مذكرة ماستر فرع المالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2013، ص 29.

[4]–لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع إشارة لتجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص11.

[5]– ابراهيم فوزي بورزق، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد البنكي**، رسالة ماجستير، فرع تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص ص 28–29.

[6]–عبد القادر بحيح، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكي وأثرها على الخدمات المصرفية– حالة الجزائر 1962–2010**، مجلة الباحث، المجلد09، العدد9، 2016، ص24.

[7]– لوصيف عمار، مرجع سابق، ص ص 14–16.

– **النقود القانونية:** وهي النقود الورقية المعدنية، التي تصدر من طرف البنك المركزي و بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من الذهب، عملات أجنبية، سندات الخزينة أو سندات تجارية.

– **النقود المصرفية:** وهي النقود ائتمانية ويتم خلقها عن طريق البنوك التجارية وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق استخدام الشيكات.

2– السفتجة: هي محرر كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بان يدفع لآمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين؛ تفترض السفتجة ثلاث أشخاص هم: [1]

– الساحب: وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه.

– المسحوب عليه: وهو من يصدر إليه الأمر.

– المستفيد: وهو من يصدر الأمر لصالحه.

3– الشيك: هو صك يتضمن أمرا من شخص يدعى الساحب إلى شخص أخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأذن شخص ثالث هو المستفيد مبلغا نقديا، وذلك بمجرد الاطلاع وعادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك احد البنوك والتي تقوم بطبع نماذج للشيك يبرز فيه اسم البنك المسحوب عليه بشكل ظاهر.[2]

أ– **عناصر الشيك:** وهي ثلاث تتمثل فيما يلي: [3]

– الساحب: أو صاحب الحساب وهو الشخص الذي يصدر عنه الشيك.

– المسحوب عليه: يكون البنك.

– المستفيد: حيث يجب على البنك رفع مبلغ الشيك للمستفيد.

ب– **أنواع الشيك:** للشيك عدة انواع نختصرها فيما يلي: [4]

– **الشيك المسطر:** يتميز بوضع خطين متوازيين على صدر الشيك، مما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا لبنك أخر ليتولى استفاء المبلغ لحساب هذا العميل.

– **الشيك المعتمد:** هو شيك محرر بشكل عادي، فضلا على انه يحمل توقيع البنك المسحوب عليه على صدر الشيك بما يفيد اعتماده مع ذكر التاريخ، و يترتب على اعتماد الشيك تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل فيصبح الوفاء بشيك مؤكدا.

---

[1]–نعيمة ملفوعة، **احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، 2016، ص 482.

[2]–مطاي عبد القادر وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد02، العدد 02، 2020، ص30.

[3]–ياسمينة مصباحي، **تحديث عصرنة وسائل الدفع العمومية الجزائر حالة البنك الخارجي الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015–2016، ص 10.

[4]– مطاي عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص30.

– **الشيك المقيد في الحساب:** إذا ورد على الشيك ما يفيد بان قيمته (تقيد في حساب) أو في حكمه كان البنك ملزما بوفائه بطريق تسويته في الحساب المستفيد وامتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا، فإن عليه تحمل نتيجة ما قد يقع من ضرر الساحب.

– **الشيك السياحي:** هو شيك –أمر بالدفع – بمبلغ معين بعملة قابلة للتحويل يصدره البنك معروف أو مؤسسة مالية معروفة، ومستفيد منه هو حامله المعرف بتوقيعه، ويسمى شيكا سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج البلد، وعليه هوا وسيلة دفع تشبه نظام النقود لكن أكثر ضمانا منها.

4– السند لأمر: هو ورقة تجارية تحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير، وتلعب هاذ الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق؛ [1] وأنواع سند الأمر تتمثل فيما يلي: [2]

– **سند الرهن:** في سند الإيداع انه بيان ملكية البضاعة ويمكن بيع هذه البضاعة بتقديم سند الإيداع والوصل المرفق به غير انه يمكن أن يتحول إلى وسيلة دفع إذا تم تظهيره لشخص آخر وهذا التظهير لإيداع على انتقال ملكية البضاعة وإنما يدل على رهن البضاعة.

– **سند الصندوق:** هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف هذا البنك بدفع المبلغ المذكور في السند في تاريخ معين هو تاريخا الاستحقاق وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أي لحامل السند ويحدث هذا عندما يقوم بشخص ما بإقراض بنك أموالا قصيرة الأجل مقبل الحصول على فائدة.

– **سند النقل:** وثيقة تمنح من الناقل يثبت ملكية البضاعة سواء كانت في الطريق أو وصلت إلى الجهة المقصودة ويصبح هذا السند ورقة تجارية إذا تم إصداره أو تظهيره لحامله ويمكن تداول سند النقل عن طريق التظهير حتى وان كان السند اسميا أي صادر لشخص مسمى.

– **السندات العمومية قصيرة الآجل:** تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال طويلة الآجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز وأموال قصيرة الآجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية وذلك عندما يتأخر تحصيلا للإيرادات الضريبية.

5– التحويلات البنكية: هي عملية بنكية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين لحساب عميل، ويقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل أخر[3]؛ تصنيف التحويلات هو: [4]

– **التحويل الداخلي:** لكون التحويل في نفس البنك.

– **التحويل الخارجي:** يكون التحويل بين بنكين مختلفين.

---

[1]– فريدة قلقول، **أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في مصارف دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي، 2012– 2013، ص 36.

[2]–بشرى مذكور، **أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017–2018، ص ص 8– 9.

[3]– بارش أسيا، **وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012–2013، ص37.

[4]– ياسمينة مصباحي، مرجع سابق، ص ص 13–14.

– **التحويل المستعجل:** هو تسريح لتحصيل الشيك مقابل عملات يدفعها المستفيد عادة ما تكون في حالة شيكات المسطرة.

– **التحويل البريدي:** هو تحويل بنكي لان القانون يجبر كل البنوك أن يكون لديها حساب بريدي.

– **التحويل المنفرد والمتعدد:** هو التحويل المنفرد بين الحسابين والمتعدد بين حساب وعدة حسابات.

رابعا: وسائل الدفع الحديثة

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا هاما في حياة البشر وتمتد أثار هذا التطور إلى كافة نواحي الحياة الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية، والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر العشرين مجموعة من ظواهر المختلفة التي أبرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية، النقود الإلكترونية والبنوك الإلكترونية؛ تجد وسائل الدفع الالكترونية مجالا واسعا في جميع مجالات التجارة سواء تجارة تقليدية أو الكترونية، إذا ليس هناك ما يمنع أن يتم الاتفاق على صفقة بطريقة تقليدية (غير الكترونية) أي يتم تنفيذ الصفقة بنفس الطريقة التقليدية ولكن يتم الوفاء بطريقة إلكترونية لكن يجب اعتراف أن وسائل الدفع الإلكترونية تجد مجالها الخصب في البنوك التجارية والإلكترونية.[1]

مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الإلكتروني، الكمبيالة الإلكترونية، الدفع بالبطاقة الالكترونية (بطاقة ائتمان أو بطاقة الوفاء) والدفع بالنقود الالكترونية.[2]

لعبت المعلوماتية دورا هاما في اتساع نطاق التجارة الالكترونية، من خلال تكريس وسائل دفع حديثة تكفل متطلباتها، وتتجسد أهمية وسائل الدفع الالكتروني في النقاط التالية:[3]

– اختصار المسافات الجغرافية.

– التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها.

– تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدارا لوقت.

– تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.

– تعزيز رأس المال الفكري.

– تطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي.

– الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

---

[1]–بالحبيب إلهام، **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تحسين أداء البنوك دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص المالية والبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015–2016، ص8.

[2]– بو سعيد محمد عبد الكريم وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع وأفاق) دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد02، 2019، ص95.

[3]– محمد خاوي، عريوة محاد، **واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017، ص 141.

المطلب الثاني:أنواع وسائل الدفع الالكترونية

يوجد العديد من وسائل الدفع الالكترونية المنتشرة في البنوك في العالم إلا أن أكثرها تطورا وأحدثها غير مستعملة في أغلب دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر، وفي ما يلي أهم أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.

1- البطاقات البنكية (البلاستيكية): وهذه البطاقة عبارة عن بطاقة مغناطيسية، تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات، دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو التلف أو الضياع.[1]

أ- أنواع البطاقات البنكية: [2]

- **البطاقة الائتمان:** هي بطاقة بلاستكية شخصية صغيرة الحجم تصدرها البنوك أو منشآت التمويل الدولية في حدود مبالغ معينة.

- **بطاقة الصرف الشهري (بطاقة الحساب)CHARGE CARDS** : يتيح هذا النوع من البطاقات لحاملها الشراء على الحساب الفوري، أما التسديد فيكون في لاحق.

- **بطاقات الدفع (الدفع على الحساب أو البطاقة المدنية) DEBIT CARDS:** وهي بطاقات تستوجب وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك المصدر للبطاقة في صورة حسابات جارية، وذلك من اجل تسديد مشتريات العميل، وهذا النوع من البطاقات يتم فيه السحب في البنك مباشرة على عكس البطاقات الائتمانية.

- **بطاقات ضمان الشيكات CHEEK GUARANTEE:** وهذه البطاقة تصدر خصيصا لمهمة ضمان الوفاء بالشيك، يضمن فيها البنك المصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل هذه البطاقة، فهي تعتبر نوع من انواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة.

- **بطاقة الصراف الآلي ATM CARDS:** يصدرها البنك لعملائه لتنفيذ بعض العمليات المصرفية المحدودة (التقليدية والمبتكرة) من منافذه المختلفة (ليس من خلال الانترنت) بحيث تمكن هذه البطاقة حاملها من الدخول إلى أماكن الصرف المؤتمنة وإلى الشبكات المرتبطة والعائدة إلى بنوك الأخرى.

- **البطاقة الائتمانية المضمونة (SACRED CREDIT CARD):** وهي بطاقة أساسية مضمونة بودائع توفير ذات فوائد، وتقوم هذه الأخيرة بتوفير خط ائتمان للمستهلك مثل أي نوع أخر من البطاقات، كما أنها تستخدم كأي بطاقة ائتمانية اعتيادية مثل بطاقة فيزا أو بطاقة ماستر.

- **البطاقة المدفوعة مسبقا PREPAID CARD:** هي بطاقة يقوم مبدئها على أساس تثبيت قيمتها بمبلغ محدد بحيث يتم الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ومن ثم يبدأ التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها بطريقة آلية، مثل بطاقات النداء الهاتفية وبطاقات ركوب السكان بوسائل النقل الداخلي العام.

---

[1]- نوال بن عمارة، **وسائل الدفع الالكترونية (التحديات والآفاق)**، ملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02 ديسمبر 2019، ص2.

[2]- بن ذهيبة محمد وآخرون، **مخاطر الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت التي يتعرض لها المستهلك الإلكتروني وإستراتيجية الجزائر لحمايته: مشروع التصديق والتوقيع الإلكترونيين**، ملتقى الوطني الثالث حول المستهلك واقتصاد الرقمي: ضرورة انتقال وتحديات الحماية، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 23-24 افريل 2018، ص ص 9 -11.

2- النقود الالكترونية: لم يتفق الرأي حول تعريف النقود الالكترونية أو الإحاطة بمضمونه وذاتياته، وذلك بسبب الغموض الذي يحيط بالمصطلحات والمفاهيم الجديدة المرتبطة به، ولقد أقرت لجنة (Basel) للتسويات الدولية هذه الصعوبة، فالتعريف يمزج بين المفاهيم التقنية الحديثة والخصائص الاقتصادية والقانونية في ذات الوقت، كما أن تنظيم وترتيب مخططات النقود الالكترونية يختلف بحسب المؤسسة التي تتولى إصدارها، لذا نرى اختلاف المصطلح المستخدم في هذا المجال، ففي بعض الدراسات يطلق على النقود الالكترونية مصطلح (virtual cash) أي النقد الافتراضي، وبعضها يسميها (electronic cash) وبعضها (electronic money) وبعضها digital) (cash وبعضها (electronic cash)، وقد ارتأينا استخدام مصطلح النقود الالكترونية (electronic money) لما لهذا الاصطلاح من استخدام شائع في التعاملات الالكترونية واستخدامه في أكثر الدول التي تضمنت قوانينها هذه النقود[1].

أ- تعريف النقود الالكترونية: هي قيمة نقدية مدفوعة مقدما مخزونة على وسيلة الكترونية إما على بطاقة بلاستكية (بطاقة ذكية) آو في محفظة الكترونية (افتراضية) وتلقى قبولا عاما لدى مستخدميها من غير من قام بإصدارها لتسوية المعاملات المالية والتجارية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة ويلتزم البنك برد قيمتها الحقيقة عند الطلب.[2]

عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة لوجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.[3]

ب- تقسيمات النقود الالكترونية: هناك تقسيمات عديدة مقترحة للنقود الالكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي: [4]

- **النقود الكترونية قابلة للتعرف:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك في بداية التعامل.

- **النقود الكترونية (غير اسمية مغلفة الهوية):** وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة لصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك وراءها أثرا يدل على هوية من انتقلت إليه.

كما يمكن تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها ويمكن أن نميز ما يلي:

---

[1]-باسم علوان العقاب، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر، **النقود الالكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 6، 2008، ص 81.

[2]-شيماء فوزي احمد، **التنظيم القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العد د50، 2016، ص08.

[3]-مسعودي زكرياء، جقريف الزهرة، **ماهية النقود الالكترونية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 42.

[4]-بوعافية الرشيد، **دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 02، 2014، ص ص 113-114.

– **النقود الكترونية عن طريق الشبكة:** وهي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من البنك أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي و بالضغط على الفارة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى مستفيد.

– **النقود الكترونية خارج الشبكة:** وهنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشر بالمصدر، وهي تتضمن عادة بطاقة يحوزها المستهلك.

3– الشيكات الالكترونية: هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية، والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[1]

حاليا يوجد نظامين يتم الاعتماد عليهما في الشيكات الالكترونية هما: [2]

– نظام FILLE SYSTEM INTGRETY CHEKS: هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات المصرفية الأمريكية، وهو يوفر للمستهلك إمكانية اختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية أهمها الشيك القياسي والشيك الالكتروني المؤكد وآلات الصرف الالكتروني، وذلك باستعمال دفتر الشيكات الالكتروني الذي يرصد كل المعاملات على مستوى نفس الحساب.

– نظام الدفع بواسطة الشيكات الالكترونية CYBER CASH: هو عبارة عن نظام يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة CYBER CASH أو بطاقة الائتمان الأمريكية، التي تتعامل بها مجموعة البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام، ومن سلبيته انه لا يوفر للمستهلك إمكانية اختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الالكتروني كالنظام الأول.

يقوم البنك بتحويل قيمة الشيك لحساب حامله، ثُمّ يقوم بعد ذلك بإلغاء الشيك، وإعادته بشكل إلكتروني إلى مُستلم الشيك، ليكون دليلاً على أنّه تّم صرف الشيك، ويستطيع المُستلم التأكُّد الكترونياً، أيضاً من تحويل المبلغ لحسابه، ويتمّيز الشيك الإلكتروني أيضاً من تحويل المبلغ لحسابه، ويتميّز الشيك الإلكتروني بعدّة ميزات أنّه سَهل المُعالجة فبخطوات أقل، وأكثر أماناً من الشيك الورقي؛ ويستخدم الشيك الإلكتروني كأحد وسائل الدَّفع خلال الإنترنت، مثل التجارة الإلكترونية، وشركات الكهرباء، والجمعيات الخيريَّة، وتحصيل الضرائب، وإدارة المُمتلكات؛ ولاستخدام شيك إلكتروني لإجراء عمليَّة شراء أو دفع فاتورة، يتمُّ استخدام بطاقة دفتر شيكات إلكتروني، بالاشتراك مع رقم تعريف شخصي سرِّي، لإنشاء شيك إلكتروني بالكامل (تعهُّد مُلزم قانوناً بالدفع)، مع توقيع رقمي، ويستخدم

[1]– سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية**، مجلة العلوم إنسانية، العدد 06، 2016، ص349.

[2]–لوصيف عمار، مرجع سابق، ص 57.

هذا التاجر الفواتير والبنوك المعنيَّة، لمُصادقة الشيك، وتُوفّر التوقيعات الرقميَّة أماناً قوياً جداً، ممَّا يُتيح استخدام الشيكات الإلكترونية على الشبكات العامَّة مثل الإنترنت[1].

4- المحافظ الالكترونية: تحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية ومعلومات اتصال المالك، تتمثل مهمتها في عناصر التالية: [2]

- توفير مكان امن لتخزين بيانات بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني.
- حل مشكلة الدخول المتكرر على معلومات السحب والسداد وملء النماذج في كل مرة عند الشراء.

وتضم نوعين من المحافظ:

- محفظة SERVICE-SIDE: تخزن معلومات المستهلك لدى التاجر أو ناشر المحفظة، هذا نوع من المحافظ يعاني من مشكلة جوسسة معلومات المتعاملين، وهذا ما يجعل البنوك المصدرة لها تتخذ إجراءات قوية لمنع إفشاء المعلومات غير مرخص بها.
- محفظة CLIENT-SIDE: تخزن معلومات على حاسوب المستهلك نفسه، ينقل المسؤولية السرية إلى المستخدم، مما يجعل قرصنة هذه المحفظة غير متاح تماما.
- محفظة النقود الخيالية: تختلف عن المحافظ الالكترونية العادية كونها لا تتطلب دعامة مادية وإنما ترتبط على برمجيات تحمل على قرص مضغوط لكمبيوتر المشتري، هذه الخاصية تحمل إمكانية فقدان القيم النقدية في حال فساد القرص أو تدميره من بين الأنظمة المطبقة لها BEENS الفرنسية، أما على مستوى الدولي نجد كل من LUK SMART ODYSSE ،SPLASHPLASTIQUE.

5- البطاقات الذكية: ممن أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، وهي عبارة عن بطاقة بلاستكية ذات حجم قياسي تحتوي داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكروكمبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة.[3]

تقسم البطاقات الذكية من حيث كيفية تواصلها مع جهاز القارئ إلى ثلاث أنواع: [4]

- البطاقات التلامسية: هدا النوع من أشهر التصاميم المستخدمة، والبطاقات التي لها خاصية يجب أن تدخل في القارئ لكي تتم عملية نقل المعلومات وتحتوي هذه البطاقات على شريحة ذهبية صغيرة طول قطرها حوالي نصف بوصة في مقدمة البطاقة.

---

[1]-موقع موسوعتك بالعربي، https://e3arabi.com تاريخ الإطلاع 2021/06/12، 15:00 سا.

[2]- زحوفي نور الدين، زمالة عمر، **آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد 01، 2018/12/10، ص 253.

[3]- رابح حمدي باشا،وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، المجلد 15، العدد 04، ص173.

[4]- محمد ناصر إسماعيل وآخرون، **البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض مخاطر المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، 2018/12/10، ص253.

– البطاقات عديمة التلامس: هذا النوع من البطاقات شبيه ببطاقات الائتمان عدا أن هذه البطاقات تحتوي على شريحة الكترونية وهوائي وهذه المكونات تتيح للبطاقة الاتصال بالقارئ بدون أي تلامس فعلي، ويستخدم هذا النوع من البطاقات لدى الحاجة للسرعة في إجراء المعاملات الخاصة بجمع ونقل الضرائب ودفع الرسوم الطرق السريعة.

– البطاقات ذات الخاصية المشتركة: هذا النوع من البطاقات ذات الاستخدامات المتعددة تجمع في تصميمها بين إمكانية التواصل مع القارئ عن بعد وعن طريق الملامسة الفعلية، هذا نوع يزداد انتشاره نتيجة سهولة استخدامه ولأنه يوفر حماية قوية بالإضافة إلى انه يمكن استخدامها لتسريع نقل المعلومات وهو يجمع وظائف النوعين السابقين من البطاقات الذكية.

06– البنوك الالكترونية: الصيرفة الإلكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها؛ وظائف هذا النوع من البنوك: [1]

– كافة الخدمات المصرفية التقليدية.

– النشرات الإلكترونية الإعلانية.

– إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى البنك.

– تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.

– كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.

– طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

إن نشأة البنوك الإلكترونية يرتبط ارتباطا وثيقا بظهور ما يسمى بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال NTIC تعد شبكة الانترنت أحد أشكالها مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ونتيجة لذلك وفي منتصف فترة التسعينات من نفس القرن ظهرت فكرة تقديم الخدمات البنكية عبر الانترنت ونفذت من قبل أحد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وما لبث أن انتشرت هذه الخدمة حول العالم لتغطي تقريبا جميع الدول في ظل وجود شبكة الانترنت و شيوعها وازدياد مستخدميها.[2]

يعتبر اللجوء إلى البنوك الإلكترونية لأحد وسائل المنافسة وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء تكلفة أقل، باعتبار أن البنك الالكتروني يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للبنك (مقر والموظفين والمصروفات والفروع وغيرها) إلا أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمات لا يتعين أن تعود

[1]– مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 04–05 جويلية2007، ص ص 04–06.

[2]– بوفليح نبيل، فرج شعبان، **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 27–28 نوفمبر2007، ص 4.

للبنك نفسه، فهذا لا يقيم بينها وبين الخدمات غير الالكترونية، لهذا تقوم البنوك الالكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في كلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك والعميل.[1]

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع في البنوك

هناك العديد من الدراسات التي تربط بين وسائل الدفع والبنوك فمنها من يركز عن الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع، وقد خلصت إلى أن وسائل الدفع تعمل على اقتصاد استعمال السيولة وتخفيض التكاليف الصفقة من خلال عمليات المقاصة، كما تعتبر وسائل الدفع أيضا كجدار حماية يمكن البنك المركزي من مراقبة أعضاء النظام لتفادي حدوث الأزمات المالية، أنواع وسائل الدفع المبتكرة تساهم في الحماية من الأخطار التي تتعرض لها عملية الدفع حيث تسمح بإتمام عملية الدفع في ظروف حسنة من الأمان، السرعة والتكلفة.[2]

وهناك دراسة ركزت عن العصرنة والتحديث لوسائل الدفع في البنوك نتيجة للتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية، التي اقتضت ضرورة تغيير تلك الوسائل التقليدية بأخرى الكترونية، بما يرفع من أداء البنوك، ويحد من مخاطر السيولة النقدية المرتبطة بالنشاط البنكي، فتسعى اليوم معظم دول العالم ومنها الجزائر إلى تحديث وعصرنه وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية من خلال مسايرة مختلف الأنظمة والمعايير البنكية العالمية، لاسيما تلك الصادرة عن لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، بهدف المحافظة على سلامة النظام البنكي ككل.[3]

بالإضافة إلى دراسة أخرى التي تحدثت عن وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، حيث اتسعت مجلات التجارة الالكترونية فشملت جل مجلات التجارة من بيع وشراء معتمدة في ذلك على وسائل الدفع الالكترونية التي سهلت عمليات المبادلات باختصارها للوقت والتكلفة، وقضت على مشكل نقص السيولة وقللت التزوير، فأصبحت محركا للتنمية الاقتصادية،[4] كما أن أداة الدفع الالكتروني ظهرت بالتزامن مع ظهور التجارة الالكتروني، لذلك تعتبر ذات علاقة وثيقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت وسائل الدفع الالكتروني احد مكونات التجارة الالكترونية. [5]

وفي دراسة أخرى كانت عن وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة حيث يعتبر الأداء المتميز للبنوك أحد أهم العوامل اللازم لنجاحها على الصعيد الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية المستدامة، وحتى يتم التميز في الأداء وتحسنيه لابد من التحسين والتطوير في الخدمات البنكية، وتوفير الوسائل التي،[6] تمكن من العمل بشكل مرض وتقديم الخدمات، ومع ظهور وسائل الدفع الالكتروني

---

[1]– عماد الدين بركات، طيبي حرية، **وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 01، العدد 02، 2019/06، ص130.

[2]– بدور عصام، **تسير الأخطار المالية لأنظمة الدفع**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 46، 2016، ص1.

[3]–عريوة محاد، خاوي محمد، مرجع سابق، ص140.

[4]–عماد الدين بركات، طيبي حرية، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 01، العدد 02، 2019/06، ص123.

[5]–نفس المرجع، ص130.

6

والاعتماد على استخدامها سوف يؤدي ذلك إلى تحسين أداء الخدمات البنكية بالاعتماد على نظم الكترونية تمكن من تقديم الخدمة بشكل أفضل.[1]

وهناك أيضا دراسة تناولت علاقة تربط وسائل الدفع مع البنوك من حيث التطور الكبير الذي شهدت العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام واتصال، كان لزاما على البنوك والمؤسسات المالية أن تكون السباقة نحو الاستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والنظم المتطورة، بما يمكنها من توفير ميكانزيم جديدة لأساليب الدفع بهدف رفع مستوى الخدمة البنكية والارتقاء بها إلى مستوى التحديات التي تمكنها من الاستمرار في ظل عصر التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية، وكذلك الحصول على درجة عالية من رضا وثقة المتعاملين، وان تطور وسائل الدفع وتنوعها له أهمية بالغة في تطوير النظام البنكي والتقدم به إلى أمام، كما يلعب دورا فعالا في تسريع حركة المبادلات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى كونه يعتبر مؤشرا جيدا لسير اقتصاد الدولة.[2]

وهناك أيضا دراسة تناولت أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة البنكية حسب مختلف أبعاد الجودة، في ظل التغيرات التي يشهدها العمل كان لزاما على المؤسسات المالية والبنكية أن تغير من أسلوب التسيير لديها، حيث أصبح أداء البنوك يقاس بجودة الخدمة التي تقدمها، على اعتبار إرضاء الزبون وتحقيق ولائه يعتمد بالدرجة الأولى على مدى اهتمام البنك بأبعاد الجودة، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي وتطور أساليب تقديم الخدمات للعملاء وكذا تبني أنظمة وسائل دفع الكترونية تتماشى مع الصورة الالكترونية الجديدة للتبادلات التجارية والمالية المعاصرة.[3]

وهناك أيضا دراسة تناولت أنظمة الدفع ومدى تطبيقها في البنوك و تأثيرها على أدائهم، أن تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني في البنوك يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراريته وتطوير أدائه، فان الخدمات الالكترونية قد تطورت بشكل كبير واسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل البنكي خلال فترة معينة، فان ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للبنك وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة.[4]

---

[1]–هارون العشي، فايزة بوراس، **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، 2018/12/30، ص 12.

[2]– حمود أم الخير، لبوخ نخلة، **تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في بنوك الجزائرية – دراسة تحليلية لفترة (1999–2013)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018، ص 416.

[3]– سايحي الخامسة، طويل حدة، **أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة البنكية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، 2019، ص66.

[4]– مقدم عبد الجليل، **واقع ورهانات تطبيق الدفع الالكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار**، المجلة العامة في الاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد02، 2018، ص175.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية (مذكرات ومقالات) وباللغة الأجنبية والتي لها علاقة مع موضوع مذكرتنا وسنفصلها كالتالي: المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية؛ المطلب الثاني: مقالات باللغة العربية؛ المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية.

المطلب الأول: مذكرات باللغة العربية

1. دراسة ناشف فطيمة، بعنوان: وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة ومعرفة مختلف التكنولوجيا الحديثة المستعملة في البنوك الجزائرية وما مدى مساهمتها في عصرنة الخدمات البنكية الجزائرية بالإضافة إلى تقييم وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وإعطاء نظرة على الواقع البنكي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني[1].

خلصت هذه الدراسة في أن أدت البيئة الجديدة للعمل البنكي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات البنكية الالكترونية للمحافظة على العمال وجذب عمال جدد حيث ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على القيام بالخدمات البنكية الالكترونية التي تتلاءم مع تطور العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها له في حين ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية وأدت إلى ظهور اقتصاد جديد. [2]

2. دراسة سلطاني خديجة، بعنوان: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الكترونية دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة تبسة، مذكرة ماستر تخصص المالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن استخدام أنظمة الالكترونية ومحاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الالكتروني ومساهمتها في زيادة الفعالية وأنشطة البنوك وكذلك التعرف على واقع ممارسة الوسائل الالكترونية واستعمالها في النظام البنكي الجزائري. [3]

وخلصت الدراسة إلى إن وسائل الدفع الالكترونية مفاهيم جاء بها الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام البنكي وبالتالي ظهور وتطور وسائل الدفع الالكترونية وكذلك تقدم وسائل الدفع فوائد عديدة للاقتصاد من السرعة وأمان وتطور حيث إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية وتؤدي إلى ظهور اقتصاد جديد هوا اقتصاد المعرفة وفيما يخص وسائل الدفع الالكترونية هناك سلطات مسؤولة عن إصدار هذه البطاقات وتطويرها.[4]

---

[1]- ناشف فطيمة، **وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية،** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017، ص3.

[2]- نفس المرجع، ص 87.

[3]- سلطاني خديجة، مرجع سابق، ص19.

[4]- نفس المرجع، ص160.

3.دراسة زواش زهير، بعنوان: دور نظام الدفع في تحسين المعاملات البنكية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، 2011/2010.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع وسائل الدفع التقليدية وكذلك محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها بالإضافة إلى معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية، من التطورات الحاصلة في المجال البنكي واهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول[1].

وخلصت هذه الدراسة أن ظهور وسائل الدفع الالكترونية سمح بخلق مؤسسات رائدة في هذا المجال ووسع الأفاق أمام التجارة الالكترونية، حيث أصبحت تحقق أرباحا طائلة من هذه الوسائل الحديثة، حيث مع ظهور وسائل الدفع الالكترونية لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال هذه التطورات التكنولوجية من اجل تحديث المعاملات بها، حيث سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في استخدام الورقي والبشري كان مخصص لها.[2]

4. دراسة ميهوب سماح، بعنوان: الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية، رسالة ماجستير في البنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة عن مختلف التغيرات التي لحقت بالعمل البنكي خاصة بعد التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الأعلام والاتصال وعمل البنك على إدخالها في تقديم خدماته من خلال اتجاهه إلى العالم الالكتروني خاصة بعد التطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية وبالأخص شبكة الأنترنيت، كما تهدف ليعن مختلف التأثيرات التي تنتج عن التوجهات الحديثة للخدمة البنكية في كل من البنك والخدمة في حد ذاتها.[3]

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك تسعى جاهدة إلى تطوير خدمتها البنكية من خلال إدخالها تقنيات حديثة تضمن لها تقدمها بجودة عالية ودقة وسرعة في الأداء كما أنها تحقق رضا المتعاملين وتحول رضاهم إلى ولاء الدائم، وذلك أما بشكل مستقل أو من خلال بناء تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى أو مع شركات شقيقة والهدف من ذلك تحقيق استقرار البنك والمحافظة على مكانته البنكية في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة من عولمة وانفتاح اقتصادي ومواكبتها.[4]

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

---

[1]-زواش زهير، **دور نظام الدفع في تحسين المعاملات البنكية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، 2011/2010، ص ص 2-3.

[2]نفس المرجع، ص 180.

[3]- ميهوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية**، رسالة ماجستير في البنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص5.

[4]-نفس المرجع، ص186.

الجدول رقم (01): المقارنة بين دراستنا ومذكرات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة ناشف فطيمة	التشابه في أهداف الدراسة	الاختلاف في منهجية الجانب التطبيقي	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة سلطاني خديجة	تشابه كبير في منهجية الدراسة أهدافها وأداتها.	ركزت الدراسة السابقة على وسائل الدفع التقليدية	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي
دراسة زواش زهير	التشابه في الجانب النظري	ركزت الدراسة السابقة على أنظمة الدفع	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي
دراسة ميهوب سماح	تشابه جزئي في أهداف الدراسة	ركزت الدراسة السابقة على الخدمات البنكية	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية

1. دراسة مهدي رضا، بعنوان: بطاقات الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 2، جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى نجاعة القانون البنكي بشكل عام وأنظمة بنك الجزائر بشكل خاص في ترقية التجارة الالكترونية في الجزائر، وكذا عن مدى تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر لاستعمالها في إنعاش التجارة الالكترونية في الجزائري.[1]

وخلصت هذه الدراسة في أن النظام البنكي الجزائري شريك أساسي في ترقية التجارة الالكترونية فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة باعتباره آلية أساسية لنجاح التجارة الالكترونية حيت عملية ترقية التجارة الالكترونية من طرف النظام البنكي الجزائري تتم بشكل تدريجي وبطيء للغاية لكن النظام البنكي الجزائري نجح في تطوير التجارة الالكترونية بشكل محدود للغاية، كون انه قد عجز على تطوير المنظومة البنكية بحد ذاتها، والدليل على ذلك عجزه عن تسليم بطاقات الدفع الالكترونية بالشكل اللازم والمطلوب.[2]

2. دراسة مطاي عبد القادر وآخرون، بعنوان: وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الحديثة التنمية المستدامة، المجلد02، العدد02، جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى أن من أهم إفرازات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تم استثمارها في المجال البنكي هي ظهور وسائل الدفع الالكترونية، فكانت الحل المناسب للمشاكل الناجمة عن التعامل بوسائل الدفع التقليدية باعتبارها توفر الوقت والجهد وتخفض التكاليف، لكن رغم ذلك بقي التعامل بهذه الوسائل محتشما مقارنة بنظيرتها من وسائل الدفع التقليدية بسبب عدم ثقة الكثيرين بهذه الوسائل الالكترونية، وكذا بسبب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لتعامل بها من الدول النامية على غرار الجزائر التي رغم سعيها إلى تبني وسائل الدفع الالكترونية

[1]– مهدي رضا، **بطاقات الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 2، جزان 2020، ص165.

[2]– نفس المرجع، ص 173.

إلا أنها لازالت بعيدة عن توسيع نطاق التعامل بهذه الوسائل وذلك راجع إلى عدم توفر البيئة التنظيمية والتشريعية المناسبة وعدم نشر الوعي والثقافة اللازمة لدى المتعاملين وتدعيم ثقتهم بها إضافة إلى ضعف التعامل بشبكة الانترنت التي تعتبر الدعامة الأساسية لتنشيط استخدام هذه الوسائل.[1]

وخلصت هذه الدراسة إلى إن وسائل الدفع التقليدية تمكنت من حل مشاكل التعامل بالنقود لكن تمخض عنها هي الأخرى مجموعة من مشاكل أهمها أنها تتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكاليف، ومع ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدمها في المجال البنكي أدى إلى ظهور وسائل الدفع الالكترونية التي سمحت بحل مشاكل الناجمة عن وسائل الدفع التقليدية، وتسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض المحسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، لكنه لم يؤدي إلى اختفائها ولا زوالها وقد لا يحدث ذلك على مدى القصير وهذا يعود لسببين هما تمكن التكنولوجيا من إصلاح بعض الاختلالات الحاصلة في نظام الدفع التقليدي، إفراز وسائل الدفع لعيوب والعراقيل لا تأهلها لاحتلال مكان الوسائل التقليدية بل تمكنها من التعايش معها. [2]

3. دراسة عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، بعنوان: فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية ولتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد03، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا، وبعد معالجة الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة التطبيقية على بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية التي تطرحها مؤسسة بريد الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن استخدام خدمات الدفع الالكتروني التي تقدمها البطاقة الذهبية، يساهم في تجنب الاحتكاك والطوابير داخل مكاتب البريد، ويشجع الناس على المكوث في المنازل بإجراء المعاملات عن بعد كدفع الفواتير وتحويل الأموال. [3]

وخلصت الدراسة إلى انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية والمساهمة في تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي وتوجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام بطاقة الدفع الالكترونية الذهبية والمساهمة في تشجيع الناس على مكوث في منازل وهناك أيضا علاقة بين استخدام بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية والمساهمة في تجنب ملامسة الوسائل الناقلة للفيروس.[4]

4. دراسة بصيري محفوظ، بعنوان: نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد4، اكتوبر2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الدفع الالكتروني في تطوير وسائل الدفع الجديدة واثر ذلك على النظام المالي والبنكي من خلال دراسة تطور نشاط كل من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة حيث تم

---

[1]– مطاي عبد القادر وأخرون، مرجع سابق، ص28.

[2]–نفس المرجع، ص ص 41–42.

[3]–عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، **فعالية استخدام وسائل الدفع الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد 03 ،2020، ص108.

[4]– نفس المرجع، ص123.

التوصل إلى أن نظام الدفع الالكتروني في الجزائر مزال في مراحله الأولى ولم يرق إلى مصاف الدول المتطورة المتحكمة في هذه التكنولوجية.[1]

وخلصت هذه الدراسة إلى إن شريحة حجم المدفوعات التي تفوق مائة مليون دج الحصة الأكبر كما أن الصكوك والتحويلات تهيمن على حجم المعاملات على حساب الأوراق التجارية والاقتطاعات والمعاملات عبر البطاقات البنكية وهذا يدل على تركز حجم المعاملات يقتصر على نوعين فقط لكن المعاملات عبر البطاقات البنكية تبقى ضعيفة وهذا يدل على أن نظام الدفع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور.[2]

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أنه يوضح فيما فادنا الاطلاع على هذه الدراسات.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا ومقالات الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة مهدي رضا	التركيز على بطاقات الدفع	دراستنا أشمل لأنها تتحدث على العديد من وسائل الدفع	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة مطاي عبد القادر وآخرون	تشابه جزئي في أهداف الدراسة	ركزت الدراسة السابقة على وسائل الدفع التقليدية	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف	التركيز على بطاقات الدفع	ركزت الدراسة السابقة على أزمة صحية عالمية حالية.	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
دراسة بصيري محفوظ	التركيز الجزئي على وسائل الدفع الحديثة	الاختلاف في منهجية الجانب التطبيقي	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية

1. **Aridah MAMOUN WALID**, **Ramadhan SHERZAD**, The impact of using electronic payment methods on transparency and disclosure: Case study Jordanian companies, Smart Cities and Regional Development Journal, v4. I2, 2020.[3]

[1]– بصيري محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كإلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 4، أكتوبر 2019، ص63.

[2]– نفس المرجع، ص 66.

[3] –Aridah MAMOUN WALID, Ramadhan SHERZAD, **The impact of using electronic payment methods on transparency and disclosure: Case study Jordanian companies**, Smart Cities and Regional Development Journal, v4. I2, 2020, pp 117-138.

هدفت هذه الورقة إلى التعرف على طبيعة وأنواع أدوات أنظمة الدفع الإلكترونية (EPS) المطبقة في الأردن، ومدى تأثيره على حوكمة الشركات خاصة على الشفافية والإفصاح، والتحديات المرتبطة به، من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق إجراءات الدفع الإلكتروني وحوكمة الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن الأردن لديه تطور جيد في مجالات البنوك التجارية ويبدأ الآن في تطبيق الدفع الإلكتروني أنظمة في المعاملات الحكومية، هناك العديد من الدراسات التي أجريت على مزايا الإلكترونية الدفع بشكل مستقل عن حوكمة الشركات ودون معالجة آثارها على تعزيز الحوكمة من خلال الشفافية والإفصاح والتأثير على التقارير المالية للشركات والحكومة؛ الأردن هو مركز إقليمي في الشرق الأوسط ولديه العديد من شركات الاتصالات والمعلومات وخدمات الاتصالات التي وصلت إلى مستويات متقدمة ولكن لا تزال نسبة كبيرة منها لا يستخدم المواطنون هذه الخدمات بعد، ولكن في عام 2020 ، سيتم دفع جميع الخدمات الحكومية عن طريق الدفع الإلكتروني الأنظمة، كما أنه من خلال هذه الورقة ومراجعة الدراسات السابقة توصلوا إلى النقاط التالية:

- لا يزال الكثير من المواطنين قلقين بشأن أصولهم المالية وغير متأكدين من أمنهم معلومات مالية.
- يلعب الإعلام دورًا سلبيًا من خلال الرسائل التي يتم نقلها عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.
- لا تزال هناك حاجة لمزيد من البرامج والندوات حول آليات استخدام الوسائل الإلكترونية طرق الدفع ومزاياها.
- سوف ينعكس استمرار وتوسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية بشكل مباشر في توفير أكبر الشفافية والإفصاح التي من شأنها تعزيز حوكمة الشركات.

2. Dina Aziz AL-Saji, The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences 3(1), June 2019.[1]

من خلال هذه الدراسة تم إجراء بحث حول مدى توفر وتنوع طرق الدفع الإلكتروني في مدينة أربيل، لمعرفة مدى استخدامها في المعاملات المالية، اشتملت عينة البحث على ثلاثة بنوك (جيهان، أر تي، جبيل)، كانت الاستبيانات الموزعة 40 استبانت وجمعت 31 فقط كانت صالحة للتحليل الإحصائي، تم تصميم الاستبيان وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي الأبعاد.

بناءً على النتائج، تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- أظهرت النتائج أن البنوك لديها اهتمام كبير بطرق الدفع الإلكتروني لجذب العملاء وتحسين خدمات العملاء.
- تقتصر طرق الدفع الإلكترونية على العملاء الذين يتمتعون بقدرة جيدة على التعامل مع الإنترنت.
- وفقًا للنتائج، قدمت الدراسة عددًا من التوصيات على البنوك الاهتمام بإصدار طرق دفع إلكترونية جديدة وحديثة لجذب عملاء جدد ومتابعة التطورات في الأسواق العالمية، يجب على البنوك والمنظمات المتخصصة الأخرى

[1] -Dina Aziz AL-Saji, **The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City**, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences 3(1), June 2019, pp07-14.

إجراء برامج توعية للعملاء حول أهمية وسهولة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات المالية في الأسواق المحلية والدولية.

3. Zlatko Bezhovski, The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.8, 2016.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة موجزة من المشكلات المحتملة مع طرق الدفع الإلكترونية واعتماد المستهلك للتجارة الإلكترونية لتسديد مدفوعات مشترياتهم.

وخلص هذا البحث إلى أنه من أجل مستقبل واعد لصناعة الدفع عبر الهاتف، يجب أن تكون أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول متكاملة بشكل أفضل مع الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية المالية الحالية، إن تعزيز التوافق مع مجموعة واسعة من المستخدمين، واستخدام أحدث التقنيات ووضع معايير مشتركة لمقدمي الخدمات المختلفين، والتغلب على مشكلات الأمان والخصوصية يمكن أن يساعد في تسهيل اعتماد أسرع لطرق الدفع الإلكترونية ودفع السوق المتنامي للمدفوعات عبر الهاتف المحمول.

4. Shiva Zokaee et al, Electronic Payment Systems Evaluation: A Case Study in Iran, Information Management and Business Review, Vol. 4, No 3, Mar 2012.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طرق الدفع الإلكتروني الشائعة في إيران، والمعايير الموجودة لتقييم أنظمة الدفع الإلكتروني، والمعايير الأخرى التي يمكن اعتمادها لتقييم أنظمة الدفع الإلكتروني.

وخلص هذا البحث إلى أنه هناك خمسة أنواع من وسائل الدفع الإلكترونية في إيران على النحو التالي: النقود الالكترونية، بطاقة الائتمان، بطاقة دين، بطاقة شحن، الشيك الالكتروني.

الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة الاجنبية

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Aridah MAMOUN WALID, Ramadhan SHERZAD	التركيز أنواع وسائل الدفع	ركزت الدراسة السابقة على حوكمة الشركات	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
. Dina Aziz AL-Saji	تشابه جزئي في أهداف الدراسة	الاختلاف في مكان الدراسة	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي
Zlatko Bezhovski	التركيز على أهمية وسائل الدفع الحديثة	ركزت الدراسة السابقة على الدفع عبر الهاتف	ساعدتنا في انجاز الجانب النظري
Shiva Zokaee et al	التركيز على وسائل الدفع الحديثة	الاختلاف في مكان الدراسة	ساعدتنا في انجاز الجانب التطبيقي

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] -Zlatko Bezhovski, **The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System**, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.8, 2016, p p 127-132.

[2] -**Shiva Zokaee et al**, Electronic Payment Systems Evaluation: A Case Study in Iran, Information Management and Business Review, Vol. 4, No 3, Mar 2012; p p 120-127.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل الأول نستنتج أن مع التطور التكنولوجي ظهرت وسائل دفع جديدة لها عدة مزايا عن وسائل الدفع التقليدية وأهمها انتشارا على نطاق واسع وتعمل على تخفيض التكاليف واقتصار الوقت والجهد خاصة في ظل انتشار التجارة الالكترونية، التي تتطلب هذا النوع من التعاملات في ظل عجز وسائل الدفع التقليدية والعمل على تطويرها والرفع من كفاءتها بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة، ومن أجل تفعيل دور هذه الوسائل وفتح آفاق تمام انتشارها يتعين تزويدها بالأمان والضمان والسرية والثقة لزبائنها وهذا بتقليل من مخاطرها؛ حيث أن وسائل الدفع الالكترونية قدمت حلولا كثيرة للقصور الذي كانت تعاني من وسائل الدفع التقليدية أمام تلاشي حدود المكانية التي تتميز بها المعاملات في الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد ظهور وسائل الدفع الحديثة بدأت الآراء تتضارب حول إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية لأنها أكثر تطورا لحل المشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية حيث تمكنت بالفعل الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة مما ساهم في انتقال البنوك من تقديم خدمات تقليدية إلى اقتحام مجلات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية ذات نوعية وسرعة في تنفيذ عملياتها، وهذا ما دفع الجزائر لمحاولة مسايرة هذا التطور من خلال العمل على تطوير الخدمات المصرفية من أجل مواكبة الحد الأدنى لتطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في هذا المجال.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول ما يلي:

- **المبحث الأول: واقع استخدام وسائل الدفع في البنوك الجزائرية:**
  - المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري.
  - المطلب الثاني: جهود الجزائر في التوجه نحو استخدام وسائل الدفع الالكتروني.
  - المطلب الثالث: تقييم مدى استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية.
- **المبحث الثاني: دراسة وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري:**
  - المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري.
  - المطلب الثاني: وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري.
  - المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: واقع استخدام وسائل الدفع في البنوك الجزائرية

سوف نتناول في هذا المبحث النظام البنكي الجزائري ونشأته واهم الجهود التي قامت بها الجزائر في تحديث وسائل الدفع الالكترونية وتقييمها من حيث مدى استخدامها في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري

مر النظام البنكي الجزائري بمراحل مهمّة وعدة إصلاحات عند تأسيسه منها مرحلة قبل الاستقلال، ومرحلة بعد الاستقلال، ومجموعة الإصلاحات التي تم القيام بها بداية من السبعينات وهي كالتالي:

أولا: النظام البنكي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي (قبل الاستقلال)

أول مؤسسة بنكية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك بالإضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود بداية من سنة 1848 وثاني مؤسسة كانت Le compteur national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود، وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية؛ وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880 و1900 نظرا للإسراف وعدم العقلانية في تقييم القروض، مما أدى إلى نقله لفرنسا، وتغيير اسمه ليصبح بنك الجزائر وتونس، حيث أسندت له مهمة الإصدار وباستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر؛[1] وكانت بنية النظام البنكي في الجزائر قبل الاستقلال كالتالي:

الجدول رقم (04): بنية النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال

البنك / العدد	طبيعة البنك	عدد البنوك	عدد الفروع
01	بنك الجزائر (بنك الإيداع)	01	01
02	البنوك التجارية(الثانوية)	11	409
03	بنوك الأعمال	03	04
04	بناك التنمية	01	01
05	مؤسسة إعادة الخصم	01	01
06	بنوك الائتمان الشعبي	01	01
07	المنشات العامة وشبه العامة	04	01

المصدر: شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 154.

[1]– شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 48–49.

ثانيا: النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال

باشرت الجزائر بعد الاستقلال إلى إنشاء نظام جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة وهي كالتالي:[1]

1-الإجراءات الطارئة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأ تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الجزائر لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية سنة 1962 ومن أجل عملية التنمية الوطنية ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء، مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني، والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي، الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص؛ والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

2- تأميم البنوك الأجنبية: إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الجزائر الخارجي(BEA)؛ وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك ترتكز نظريا على نوع من التخصص حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية.

[1]- سنوسي علي، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري-اقتصاد نقدي وبنكي**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص ص7-9.

3- مرحلة ما بعد التأميم: وقد توالت عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة 1982 (خاصة بعد ما عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية)، وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دورا فعالا في الاقتصاد الوطني ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكان تجاريان وهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL)، وتغير مع تأسيسهما نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

4- البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في 13 ديسمبر 1962؛ - الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972؛ - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964، ولقد تم إجراء إعادة هيكلته وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997؛ - البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966؛ - القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967؛ - البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967.

ثالثا: الإصلاحات الممتدة بين 1971-1985

1- الإصلاح المالي 1971: جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، حيث ارتكز الإصلاح المالي لسنة 1971 على المبادئ التالية:[1]

أ- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي.

ب- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي).

ج- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك.

د- منع التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك.

هـ- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات وتزامنت مع المخطط الخماسي الأول (80-84) حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي؛ وعليه

[1]- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص 181.

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر المستقلة من 1962-1985 إلى ثلاثة مراحل رئيسية:[1]

- المرحلة الأولى: تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية.

- المرحلة الثانية: أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للقرض وللنقد والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري للتنمية.

- المرحلة الثالثة: عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري باستثناء بنك التنمية المحلي؛ كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار.

أمام التطور الذي يعرفه النظام البنكي في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مواكبة هذا التطور وأصبح تحديث النظام البنكي الجزائري أمرا حتميا حيث تكرس نظام الدفع الالكتروني في الجزائر من خلال إطلاق مشاريع لتحديث وسائل الدفع وقد تم تسجيل العديد من المشاريع في هذا المجال.

الجدول الموالي يوضح البنوك العاملة في الجزائر لحد الآن:

الجدول رقم (05): عدد البنوك العاملة في الجزائر إلى غاية 01 جانفي 2021

اسم البنك	طبيعته	اسم البنك	طبيعته
بنك الجزائر خارجي BEA	عمومي	سوسيتيه جنرال الجزائر	خاص
البنك الوطني الجزائري BAN	عمومي	اتش اس بي سي الجزائر	خاص
بنك الزراعة والتنمية الريفية BADR	عمومي	البنك العربي الجزائر PSL	خاص
بنك التنمية المحلية BDL	عمومي	بي ان بي باريبا الجزائر	خاص
قرض الشعبي الجزائري CPA	عمومي	بنك الثقة الجزائر TBA	خاص
الصندوق الوطني وللتوفير والاحتياط CNEP	عمومي	بنك الخليج الجزائر AGB	خاص
بنك البركة الجزائر	خاص	بنك الإسكان لتجارة والتمويل HBTF ALGERIA	خاص
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر ABC	خاص	فرنسينك الجزائر	خاص
بنك ناتكسيس الجزائر	خاص	بنك السلام الجزائر ASBA	خاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

[1]- العرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص ص9-10.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في التوجه نحو استخدام وسائل الدفع الالكتروني

إن من ابرز الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد، هي التوجه نحو تطوير وسائل الدفع وضرورة مسايرته لتطور التكنولوجي الذي يعد دعامة الاقتصاد ومن بين الجهود التي قامت بها الجزائر لتطوير وسائل الدفع هي مشروع تحديث وسائل الدفع؛ حيث تجدر الإشارة أنه بالنسبة للمشرع الجزائري فقد أورد مفهومها لوسيلة الدفع الالكتروني بموجب قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، حيث جاء في فقرة الخامسة من المادة السادسة منه وسيلة الدفع الالكتروني هي "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بل عن قرب أو عن بعد عبر المنظومة الكترونية".[1]

أولا: تحديث وسائل الدفع في الجزائر

وقد تم الشروع في تحديث وسائل الدفع في الجزائر من خلال إنشاء شركة "ساتيم"، والتي بادرت بإطلاق مجموعة المشاريع بهدف تحديث وسائل الدفع لدى البنوك الجزائرية، حيث عرف النظام المصرفي الجزائري إدخال بطاقة السحب وبرمجة عديد من المشاريع وهذا ما سنبينه فيما يلي.

1- إنشاء شركة ساتيم SATIM: لقد لجأت الجزائر في إطار تحديثها لجهازها المصرفي إلى إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM، هذه الأخيرة التي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع وسنحاول فيما يلي التعريف بهذه الشركة وتطرق إلى أهم إنجازاتها في إطار عصرنة الدفع الالكتروني.

الشكل رقم (01): شعار شركة ساتيم

SATIM

شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك

Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

المصدر: موقع شركة ساتيم www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/02

تأسست ساتيم في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك " ساتيم " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR، BDL، BEA، BNA، CPA، CNEP، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين؛ إنها المشغل الوحيد للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة؛ تجمع ساتيم 19 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و12 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر.

[1]- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، **متعلق بالتجارة الالكترونية**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 16 ماي 2018، العدد 28، ص ص 4-10.

شهدت ساتيم تطورًا كبيرًا ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 36000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 71 موقعًا تجاريًا على الويب يعمل على منصته 2125000 بطاقات CIB ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين.[1]

مهامها شركة ساتيم هي:[2]

– العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الالكتروني، وإنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

– المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة اقتراح، ودعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني.

– تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي. تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة، ألا وهي إتقان التقنيات، أتمته الإجراءات، سرعة المعاملات، اقتصاد التدفقات المالية،... إلخ.

– توفر شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك ساتيم وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي، تخصيص بطاقات السحب بين البنوك "للبنوك"، إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم.

– تشارك العديد من البنوك في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك للسحب النقدي، بما في ذلك سبعة بنوك من المساهمين في ساتيم (البركة، BNA، BDL، CPA، BADR، BEA، CNEP–Bank) بالإضافة إلى CNMA ومؤسسات أخرى، لا سيما (بريد الجزائر، Société Générale الجزائر، BNP Paribas الجزائر، Housingbank، Algéria Gulf Bank، Natixis، Fransabank، Shanghai Banking &Hong Kong Corporation ("HSBC")، ABC "ArabBanking"، البنك العربي والسلام).

الخدمات الوطنية لشركة ساتيم:

– توجيه المعاملات.

– استضافة خدمات الدفع الالكتروني.

– اقتناء المعاملات.

– السحب من أجهزة الصرف الآلي.

– الدفع على محطات الدفع الإلكترونية.

– التجارة الإلكترونية (الدفع عبر الإنترنيت).

– مراقبة النشاط النقدي.

– مكافحة الغش وإدارة المنازعات.

– مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك.

[1]– موقع شركة ساتيم www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/02

[2]– نفس المرجع السابق.

– تخصيص رمز بطاقة CIB (وكلمة مرور الدفع الإلكتروني PIN وطباعة الرموز السرية).

– تخصيص الشيكات.

– خدمة مقدمة منذ سنة 1996، تخصيص الشيكات هو النشاط الأول لساتيم الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء الوطن.

– المساعدة والدعم حتى 2030.

أما الخدمات الدولية لساتيم فهي:[1]

– توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية.

– معالجة التدفق.

– إصدار بطاقات ماستر كارد.

– تخصيص بطاقات ماستر كارد.

– معاملات الاستحواذ.

– السحب من أجهزة الصراف الآلي.

– الدفع على محطات الدفع الإلكترونية.

– مكافحة الغش واسترداد التكاليف.

2– إدخال البطاقات المصرفية في الجزائر: بدأ التعامل بالبطاقات المصرفية في الجزائر منذ سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري؛ غير أنه وبتأسيس شركة ساتيم تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل بنك، حيث تقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع إشارة السرية، وتنشا هذه الخدمة عن طريق عقد يبرم مع شركة ساتيم التي تحدد التزام بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالآجال والإجراءات السليمة، إضافة إلى الربط بين الموزعات الآلية DAB ومصالح شركة ساتيم بواسطة شبكة اتصال تسمح القيام بإجراء عمليات السحب سواء داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك. [2]

غير أنه حسب الإحصائيات والدراسات تبين إن إقبال الزبائن على السحب الفوري باستخدام البطاقة المصرفية للسحب لا يزال ضعيفا، لذلك فإن فشل نظام السحب دفع بالبنوك إلى بذل المزيد من الجهد في مجال البطاقات، ليتم استبدال مشروع البطاقة البنكية المشتركة للسحب بمشروع آخر هو بطاقة السحب والدفع بين البنوك CIB، والتي تؤدي وظيفة مزدوجة وهي سحب الأموال من الموزعات الآلية، بالإضافة إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى الأجهزة الدفع الكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين البنكية،

[1]– موقع شركة ساتيم، مرجع سابق.

[2]– خوبيزي مريم، **واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية ادارة المخاطر الناتجة عنها وفق لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد04، ديسمبر 2015، ص 48.

حتى لو لم تكن الأجهزة تابعة للبنك المصدر للبطاقة؛ وتحمل البطاقة البنكية المشتركة CIB وخلية الكترونية تتوافق مع المعايير الدولية لشركتي MASTER CARD وVISA تسمح بعمليات السداد، وشريط مغناطيسي لعمليات السحب.[1]

أ- البطاقات المصرفية المحلية: هي بطاقات تسمح بعملتي السحب والدفع ومنها:

- البطاقات العادية: هي بطاقات تمنح لفئة عملاء البنوك الذين يكون دخلهم اكبر أو يساوي 10000 دج.
- البطاقات الذهبية: هي بطاقة تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم لكبر أو يساوي 45000دج.
- البطاقات البنكية: التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات: هي بطاقات تصدر لصالح الشركات والمؤسسات إلي يفوق دخلها الشهري 200000 دج.

ب- البطاقات المصرفية الدولية: هي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عملية السحب والدفع، تكون موجهة للعملاء الذين لديهم حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة غي أن عددها قليل جدا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر بسبب قلة أماكن استخدمها في السوق الجزائرية، ومن بين البطاقات الدولية المنشورة في الجزائر نجد على سبيل المثال لا حصر: بطاقة VISA التي أصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة وبطاقة MASTER CARD التي أصدرها بنك الخليج AGB مؤخرا.[2]

وعليه بطاقة CIB هي بطاقة بين البنوك، يمكن التعرف عليها من خلال شعار CIB للدفع بين البنوك المطبوع على البطاقة كما تحتوي على:[3]

- شعار واسم البنك الذي أصدر البطاقة.
- البطاقة مزودة بمعالج دقيق يسمى عادة "رقاقة" الذي يدير ويؤمن معاملات الدفع.
- تسمح لحاملها المسمى "حامل البطاقة" بالدفع مقابل المشتريات من مختلف شركات البيع بالتجزئة مثل الفنادق، محلات الهيبر ماركت، محلات السوبر ماركت، المطاعم، المتاجر، الصيدليات ...
- إنها أداة دفع وسحب محلية بين البنوك يتم قبولها لدى التجار المنتسبين إلى شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك وفي جميع أجهزة الصراف الآلي المثبتة في الأراضي الوطنية.
- كما تسمح بدفع الفواتير لكبار المفوترين.
- تقدم البطاقة الكلاسيكية بالإضافة إلى البطاقة الذهبية خدمات الدفع والسحب بين البنوك. يتم تقديم كلاهما للعملاء وفقًا للمعايير التي يضعها كل بنك.
- بالإضافة إلى الدفع والسحب النقدي، توفر البطاقة الذهبية ميزات إضافية وحدود سحب ودفع أعلى من البطاقة الكلاسيكية.

---

[1]-بوعزة هداية، **الدفع الالكتروني في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص201.

[2]-جهيدة العياطي، محمد بن بزة، **تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وأفاق تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، ص ص 8-9.

[3]- موقع شركة ساتيم، مرجع سابق.

الشكل رقم (02): شكل البطاقة البيبنكية في الجزائر

المصدر: موقع شركة ساتيم www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/02

3- إعداد الشبكة النقدية المشتركة: أعدت شركة "ساتيم" مشروعا لإيجاد حل للنقد بين البنوك وذلك في سنة 1996، وقد كانت أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 هي إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، حيث أن هذه الشبكة لا تغطي سوى الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي تمكن البنوك الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة من تقديم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي لزبائنها.

4- مركز المعالجة النقدية بين المصارف: تشرف شركة "ساتيم" على مركز المعالجة النقدية بين البنوك وتعمل على ربط مركز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة، المسروقة أو المزورة، فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز التخليص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب.

05- تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية، وهو جزء من أدوات عصرنة النظام البنكي على غرار نظام التعويض عن بعد لوسائل الدفع الجماعية؛ تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، جاء ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام؛ كما انه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك لمنظومة النقدي وتوافقيته مع الشبكات النقدية والمحلية أو الدولية؛ يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر، يساهم فيه

بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية:[1]

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.
- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية.
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه.
- المصادقة.
- تسيير الأمن.
- وبهذا يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية.
- حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

الشكل رقم (03): شعار تجمع النقد الآلي

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

6- اعتماد الصيرفة عبر الإنترنت في الجزائر: تعتبر الصيرفة عبر الإنترنت أو الصيرفة على الخط أهم أوجه الصيرفة الالكترونية، فقد عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمات في السوق المالي الجزائري، غير أن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات، فكانت "شركة الجزائر لخدمات الصريفة الالكترونية" وقد نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية (DIAGRAMEDI) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وامن البيانات المالية، وثلاثة مؤسسات جزائرية هي: MAGAt، MUlTiMediSoftanginerting ومركز البحث للإعلام العلمي والتقني "CERISTE لتنشأ شركة مختلطة سميت «الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية"(AEBS)، وذلك في جانفي 2004، حيث ركزت في بدايتها جهودها نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الالكترونية.

أ- اعتماد الصيرفة عبر الهاتف في الجزائر: شددت وزارة البريد والاتصال على الانتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالنقال، مؤكدة على ضرورة وضع أدوات من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين كما أكدت على إصدار

[1]- موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

قانون التجارة الالكترونية سيسمح في المستقبل للمواطنين من الاستفادة بصفة كلية وبكل أمان من التكنولوجيات الحديثة للمعاملات المصرفية والتجارية ككل.

ب- عمليات الدفع عبر الإنترنت: يعد تطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر أحد الأهداف الرئيسية لساتيم، كونها مقدمة لهذه الخدمة ومسؤولة عن التصديق التقني لمواقع تجار الويب التي تهدف إلى ممارسة التجارة الإلكترونية، فهي تضع جميع الوسائل للدعم التقني للشركات في مشروعهم؛ مرخص منذ توقيع قانون التجارة الإلكترونية في نوفمبر 2018، الدفع عبر الإنترنت الذي كان مفتوحًا في البداية للمفوترين الكبار أصبح الآن متاحًا لجميع رواد الأعمال الراغبين في دمج الخدمة في أعمالهم بشرط أن يكون لديهم ترخيص صادر عن GIE Monétique؛ لا يمكن الحصول على هذا الترخيص الذي يسمح بدمج وحدة الدفع الإلكتروني إلا بعد إجراء بدأه البنك المقتني بعد توقيع عقد البيع عبر الإنترنت مع تاجر الويب؛ بعد الاتفاق من حيث المبدأ مع السلطات المعنية، سيطلب التاجر في الأخير شهادة تقنية من ساتيم، والتي سيتم منحها له إذا كان موقع الويب الخاص بهذا الأخير يلبي جميع المتطلبات التقنية اللازمة لتشغيله بشكل صحيح؛ في سياق الرقمنة وتطوير تقنيات الاتصال، أصبح تعميم الدفع عبر الإنترنت في الجزائر أكثر من وشيك، وهو ما يفسر نموها الذي ظهر منذ إطلاق منصة الدفع الإلكتروني من قبل ساتيم في سنة 2016؛ توفر ساتيم حل الدفع عبر الإنترنت وهو طريقة آمنة وسهلة لإجراء المدفوعات واستلامها بأمان؛ خدمة الدفع عبر الإنترنت التي تقدمها ساتيم هي في خدمتك لإعداد الدفع عن طريق بطاقة CIB على الإنترنت، وبالتالي السماح لعملائك بالإنفاق دون قلق. تتم المعاملات دون تعقيدات وبأمان تام.[1]

الشكل رقم (04): نظام الدفع الالكتروني النظام البيئي لشبكة النقد الآلي ما بين البنوك

المصدر: موقع شركة ساتيم www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/02

لازالت الجزائر تسعى إلى تعزيز أنظمة الدفع، حيث سيتم تجهيز المساحات التجارية بحوالي 10 آلاف جهاز دفع الكتروني (TPE) والتي ستضاف إلى 5000 وحدة تم نشرها في عام 2016، مما يدل على إرادة السلطات على توسيع استخدام البطاقة البنكية وبطاقة الحساب الجاري الذهبية لمؤسسة البريد، كما وقعت شركة جازي للاتصالات اتفاقا مع بنك البدر بشأن الدفع عبر الانترنت للمنتجات وخدمات الهاتف المحمول، مما يتيح للمشتركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة الوطنية للخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك بشراء رصيد أو دفع

[1]- موقع شركة ساتيم، مرجع سابق.

فواتيرهم على الموقع الالكتروني لجازي عبر واجهات الدفع الالكتروني (e-flexy) و(web-factur)؛ وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدفع الالكتروني بالجزائر تتوفر حاليا فقط لبعض شركات الخدمات الكبرى مثل دفع فواتير استهلاك المياه والطاقة والهاتف الثابت والمحمول والتامين والنقل الجوي وبعض الإدارات الأخرى مثل الضرائب.[1]

يمكن لحاملي المؤسسات المالية المختلفة اليوم إجراء عمليات سحب نقدي من خلال 1380 جهاز صراف آلي في البلاد؛ بالإضافة إلى عمليات السحب، يمكن للعملاء الذين لديهم البطاقة المحلية بين البنوك CIB دفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات باستخدام بطاقتهم من التجار التابعين لشبكة الخدمات المصرفية مع محطات الدفع الإلكترونية TPE.

لا تزال الخدمات المصرفية الإلكترونية، كأداة للشمول المالي، في مرحلة جنينية حيث يجب أن توفر الابتكارات المستقبلية المزيد من الفرص للقطاع المصرفي. يمكن تخيل تقاطعًا بين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والبطاقة المصرفية ليكون بمثابة محفزات لعرض منتج أوسع، لعدد أكبر من الأشخاص وبالتأكيد ربحية معينة للبنوك.

ثانيا: القوانين المنظمة لوسائل الدفع في الجزائر

يعتبر القانون 03-15 المتضمن الموافقة في الآمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري يتضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمن نصها " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب المستعمل"؛ يتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة الكترونية؛[2] وبعد ذلك وبصدور الآمر 05-06 المؤرخ بتاريخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة تهريب الأموال، وفي المادة الثالثة استعمل صراحة مصطلح "وسائل الدفع الالكتروني"، حيث اعتبرها المشرع من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة تهريب الأموال؛ وبذلك انتقل المشرع من مصطلح مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل الوارد في نص المادة(69)، إلى مصطلح أكثر دقة والمتمثل في وسائل الدفع الإلكتروني الوارد في النص 03-11 من الأمر المذكور،[3] وبموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة نص على " يمكن أن يتم تقديم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما" ولقد تم إضافة نفس الفقرة إلى المادة 502 بمناسبة تقديم شيك للوفاء، كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المؤرخ ب 06 فيفري 2005 باب الرابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري، الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات

[1]-بوعزة هداية، مرجع سابق، ص ص 202 -203.

[2]-الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، **يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 26 أوت 2003، العدد 64، ص10.

[3]-الأمر رقم 05-06 المؤرخ في23 أوت سنة 2005، **يتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 23 أوت 2005، العدد 59، ص4.

السحب والدفع وذلك من المادة 543 مكرر 23، أما عن الطبيعة القانونية لهذه البطاقات، فلقد اعتبرها المشرع الجزائري أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لآمر.[1]

المشرع الجزائري استحدث نظام الوفاء في المعاملات التجارية ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 من قانون النقد والقرض، وذلك من خلال عبارة "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل...". وتعتبر التحويلات المالية ما بين المؤسسات المالية والنقدية من أهم العمليات والنشاطات في إطار التعاون ما بين المؤسسات، فتوكل مهمة تحويل مبالغ احتياجات المشرع للبنك الذي يملك رصيد لبنك البائع الذي يعتمد على تحصيل حقوقه.[2]

المطلب الثالث: تقييم مدى استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية

قبل التطرق لبعض الإحصائيات والأرقام التي تعبر عن واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر يجب أن نوضح الإمكانات المتوفرة في البلاد والتي ترسي الوسائل الدفع الحديثة في الجزائر والتي سمينها بالعوامل المؤثرة في عصرنة وسائل الدفع في الجزائر.

أولا: العوامل المؤثرة في عصرنة وسائل الدفع في الجزائر

إن أهم ما يؤثر على مسيرة عصرنة وسائل الدفع في أي بلاد هي جملة من الإمكانات إذا توفرت ساعدت وساهمت بشكل كبير في عصرنة وسائل الدفع وفيما يلي تشخيص هذه العوامل ومدى توفرها في الجزائر.

1- البنوك العاملة في الجزائر: يمثل الجدول الموالي فروع البنوك بالجزائر لكل 100 ألف شخص.

الجدول رقم (06): فروع البنوك التجارية بالجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	5,06	5,18	5,23	5,22	5,21	5,26	5,25	5,25	5,22	5,23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/18

وضح الجدول السابق تطور فروع البنوك التجارية بالجزائر من سنة 2010 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 5.23 فرع بعد أن كان 5.06 لكل مئة شخص.

2- شبكة الانترنت: وفيما يلي أهم الإحصائيات المتعلقة بالانترنت في الجزائر.

الجدول رقم (07): يمثل مستخدمي الانترنيت في الجزائر (نسبة من عدد السكان)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة	12,5	14,9	18,2	22,5	29,5	38,2	42,95	47,69	49,04	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/18

[1]-الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 26 سبتمبر 1975، العدد 11، ص 131.

[2]- غضبان لخضر، **الإطار القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2013-2014، ص12.

وضح الجدول السابق تطور عدد مستخدمي الانترنيت من سنة 2010 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 49.04 مستخدما بعد أن كان 12.5 مستخدم.

الجدول رقم (08): يمثل إحصائيات نسب استخدام الانترنت في الجزائر لسنة 2019

عدد مستخدمي الانترنت 2019/03/31	النسبة من عدد السكان	نسبة نمو استخدام الانترنت 2019-2000	المرتبة إفريقيا	المرتبة عربيا
21.000.000	٪49.2	٪41.90	07	04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/18

وضح الجدول نسب استخدام الانترنت في الجزائر من سنة 2019 حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنيت 21.000.000.

3- نسبة استخدام الصراف الآلي:

الجدول رقم (09): يمثل نسبة استخدام الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	5,92	6,10	6,21	6,51	7,50	8,27	8,70	9,13	9.54	9.64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/18

وضح الجدول نسب استخدام الصرف الآلي سنة 2010 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 9.64 بالمئة مستخدم بعد أن كان 5.92 بالمئة مستخدم.

ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض

خلال سنة 2018 التي عرفت 251 يوم تبادل، عالج نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، ما يعادل حجم 25,030 مليون عملية، بقيمة قدرها 17016,830 مليار دينار، مقابل 22,946 مليون عملية، بقيمة قدرها 18753,752 مليار دينار في 2017، أي بارتفاع بلغ 8,32% من حيث الحجم وانخفاض بلغ 10,20% من حيث القيمة، عالج هذا النظام 2018، متوسط الحجم اليومي قدره 99721 عملية، بقيمة إجمالية تعادل 67,796 مليار دينار، مقابل 91419 عملية، بقيمة 74,716 مليار دينار خلال 2017.

الجدول رقم (10): نشاط نظام المقاصة الالكترونية خلال 2018 (حسب طبيعة العملية)

الحجم بمليون عمليه و القيمه بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الصكوك	8,272	15 499,681	33,05%	91,08%
الأوراق التجارية	0,203	413,031	0,81%	2,43%
التحويلات	12,958	1 058,290	51,77%	6,22%
الإقتطاعات	0,005	3,717	0,02%	0,02%
المعاملات عبر البطاقات المصرفية	3,592	42,112	14,35%	0,25%
مجموع العمليات عبر المقاصة	25,030	17 016,831	99,99%	100,00%
المتوسط الشهري (/12 شهر)	2,086	1 418,069		
المتوسط اليومي (/251 يوم عمل)	0,100	67,796		

المصدر: موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

مثلث الصكوك والتحويلات التي تمت مقاصتها الكترونيا في 2018، الحصص الأكبر بنسب تساوي 33,05% و51,77% على توالي، من الحجم الإجمالي لوسائل الدفع المتبادلة. في هذا الصدد، من المهم التذكير أن التحويلات تمثل أكثر من النصف من وسائل الدفع المصرفية المستخدمة في 2018، مسجلة زيادة كبيرة قدرها 13,41% مقارنة بسنة 2017.[1]

الشكل رقم (05): حجم عمليات نظام المقاصة الإلكترونية ما بين البنوك في 2018

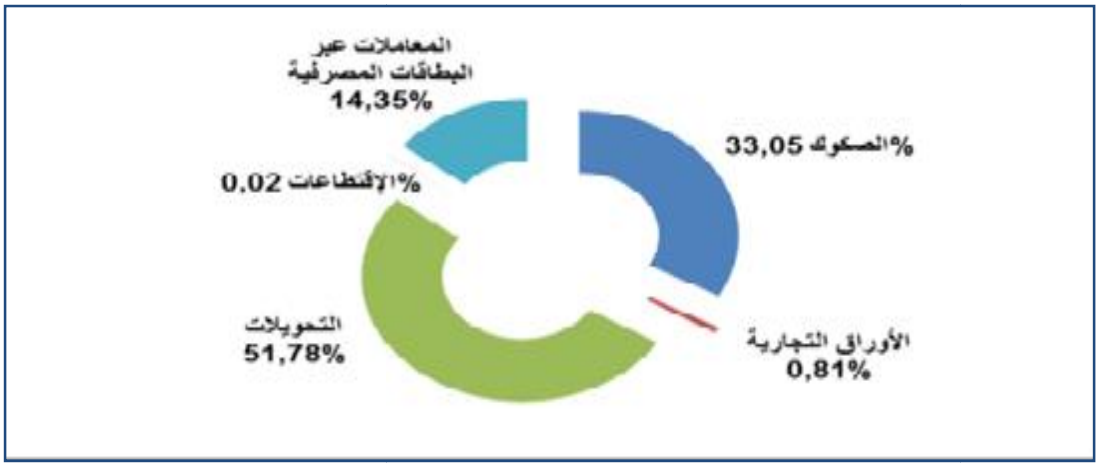

المصدر: موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

على العكس ارتفعت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها الكترونيا في 2018، بواقع 15499,681 مليار دينار من قيمة إجمالية قدرها 17016,83 مليار دينار، أي ما يمثل حصة 91,08% مقابل 6,22% بالنسبة لتحويلات القابلة للمقاصة، أي تلك التي قيمتها اقل من 01 مليون دينار.[2]

[1]– موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

[2]– نفس المرجع.

الشكل رقم (06): قيمة عمليات المقاصة الإلكترونية في 2018 (ملايير الدينارات)

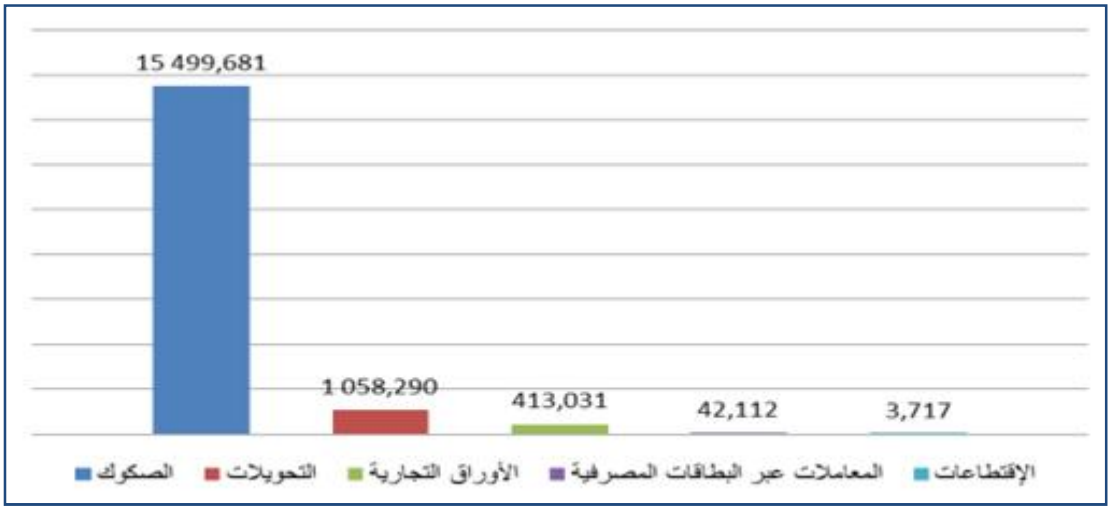

المصدر: موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

فيما يخص الأوراق التجارية، من المهم الإشارة إلى مشروع توحيد هذه الأوراق التي تم إعداده من طرف المجموعة عمل بين المصارف (المخصصة لذلك)، وسيسمح هذا المشروع بتوحيد هذه الأوراق للمصارف ولبريد الجزائر وبالتالي بتبادل هذه الأوراق من صيغة رقمية كليا (تسجيلات وصور ممسوحة لهذه الأوراق).

فيما يتعلق بالعمليات عن طريق البطاقات ما بين المصارف، و تجدر الإشارة انه خلال سنة 2018، سجلت ارتفاعا بـ 19,98% من حيث الحجم و27,25% من حيث القيمة، ما يعكس عودة لا يستهان بها في مجال استعمال هذه البطاقة، و التي يمكن تفسيرها بـ:[1]

- المجهودات المبذولة من طرف مجمع النقد الآلي في إطار ترقية خدمات البطاقة وتدعيم استعمالاتها.
- الترخيص حتى نهاية ديسمبر 2018، سبعة وعشرون موقع لتجارة الالكترونية تعمل في مجال الخدمات.
- صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، على المدى المتوسط، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الالكترونية لقطاع السلع و الخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الانترنت.

فيما يتعلق بالدفع باستعمال البطاقة المصرفية خلال سنة قيد الدراسة، مثلت المدفوعات عبر محطات الدفع الالكترونية 46% من حيث الحجم و78,37% من حيث القيمة، في حين أن المدفوعات عبر الانترنت سجلت 54% من حيث الحجم و21,63% من حيث القيمة.

[1]- نفس المرجع.

الجدول رقم (11): تطور المدفوعات عبر البطاقة المصرفية

الحجم بالاف عمليه و القيمه بملايير الدينارات

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	139,363	1,060	46,00%	78,37%
الدفع عبر الانترنت	163,627	0,293	54,00%	21,63%
مجموع الدفع باستعمال البطاقات	302,990	1,353	100,00%	100,00%

المصدر: موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

من حيث التطور كما يوضح الجدول أعلاه، سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت إلى 53,85% من حيث الحجم و 47,75% من حيث القيمة؛ عرف الدفع عن قرب (عبر المحيطات الدفع الالكترونية) نفس الاتجاه التصاعدي في 2018، مسجلا تطورا مهما من حيث الحجم ومن حيث القيمة، ليمثل 44,04% و 56,36% على توالي؛ كذلك عرف الدفع عن بعد أو ما يسمى بالدفع عبر الانترنيت ارتفاعا ب 63,33% من حيث الحجم و23,20% من حيث القيمة؛ كل هذه المعطيات تنبؤ على استعمال مكثف للبطاقة المصرفية في السنوات القليلة القادمة.

الجدول رقم (12): تطور المعاملات باستخدام البطاقة المصرفية

الحجم بالاف عمليه و القيمه بملايير الدينارات

طبيعة العملية	سنة 2017		سنة 2018		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
الدفع باستخدام البطاقات	196,938	0,916	302,990	1,353	53,85%	47,75%
منها الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	96,756	0,678	139,363	1,060	44,04%	56,36%
منها الدفع عبر الانترنت	100,182	0,238	163,627	0,293	63,33%	23,20%

المصدر: موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03

ثالثا: نشاط الدفع على الإنترنت

منذ أكتوبر 2016 أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين، النقل الجوي وبعض الإدارات).

حاليا يوجد 105 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 8460613 معاملة موزعة وفقًا للجدول التالي:

الجدول رقم (13): توزيع الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	7 366	15 009 842,02 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	107 844	267 993 423,40 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	176 982	332 592 583,28 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	202 480	503 870 361,61 دج
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	4 593 960	5 423 727 074,80 دج

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 ستشمل الإحصائيات المنشورة من الآن فصاعدا نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية.

رابعا: نشاط السحب على الجهاز النقدي

فيما يخص العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة

السنة	العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الألي البيينكية العاملة
2016	1 370
2017	1 443
2018	1 441
2019	1 621
2020	3 030
الى ماي 2021	3 030

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

يظهر من الجدول أعلاه أن العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البينكية العاملة في تطور مستمر حيث قفز العدد قفزة كبيرة في سنة 2020 ليتضاعف عن ما كان عليه في سنة 2019.

الجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي لمعاملات السحب وكذا مبالغها الإجمالية، ومن خلال هذا الجدول يظهر التطور الايجابي سنويا للعدد أو المبلغ.

الجدول رقم (15): التطور بالعدد والمبلغ لمعاملات السحب

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	6 868 031	98 822 524 500,00 دج
2017	8 310 170	126 398 291 000,00 دج
2018	8 833 913	136 233 452 000,00 دج
2019	9 929 652	164 116 233 000,00 دج
2020 (*)	58 428 933	1 073 004 953 000,00 دج

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

خامسا: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

فيما يخص العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة

السنة	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة
2016	5 049
2017	11 985
2018	15 397
2019	23 762
2020	33 945
الى ماي 2021	38 144

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

يظهر من الجدول أعلاه أن الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة في تطور مستمر حيث قفز العدد قفزة كبيرة في سنة 2020 واستمرت الزيادة حتى ماي 2021.

الجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي لمعاملات الدفع وكذا مبالغها الإجمالية، ومن خلال هذا الجدول يظهر التطور الايجابي سنويا للعدد أو المبلغ.

الجدول رقم (17): التطور بالعدد والمبلغ لمعاملات الدفع

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	65 501	444 508 902,40 دج
2017	122 694	861 775 368,90 دج
2018	190 898	1 335 334 130,76 دج
2019	274 624	1 916 994 721,11 دج
2020 (*)	711 777	4 733 820 043,01 دج

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

المبحث الثاني: دراسة وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري

بعد قيامنا بدراسة كلية لوسائل الدفع في الجزائر اخترنا البنك الوطني الجزائري الذي يعد من أقدم وأهم البنوك في الجزائر لكي نقوم بدراسة حالة لمعرفة واقع وسائل الدفع بالبنك باعتبارها نموذجا وأثر وسائل الدفع الموجودة في فعالية هذا البنك.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

أولا: النشأة والتطور التاريخي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNAأول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، حيث أنشئ بموجب المرسوم 66-178 برأس مال قدره عشرون (20) مليون دينار جزائري، وقد جاء ليحل محل سلسلة من البنوك الأجنبية التي كانت في الحقبة الاستعمارية، وقد تطور هذا البنك منذ نشأته على النحو التالي:[1]

- **1966:** أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.
- **1982:** إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.
- **1988:** القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:
  - خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
  - حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
  - حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.
- **1990:** القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

- **1995:** يعد أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.
- **2009:** في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دج.
- **2018:** في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دج.

[1]- موقع البنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:[1]

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

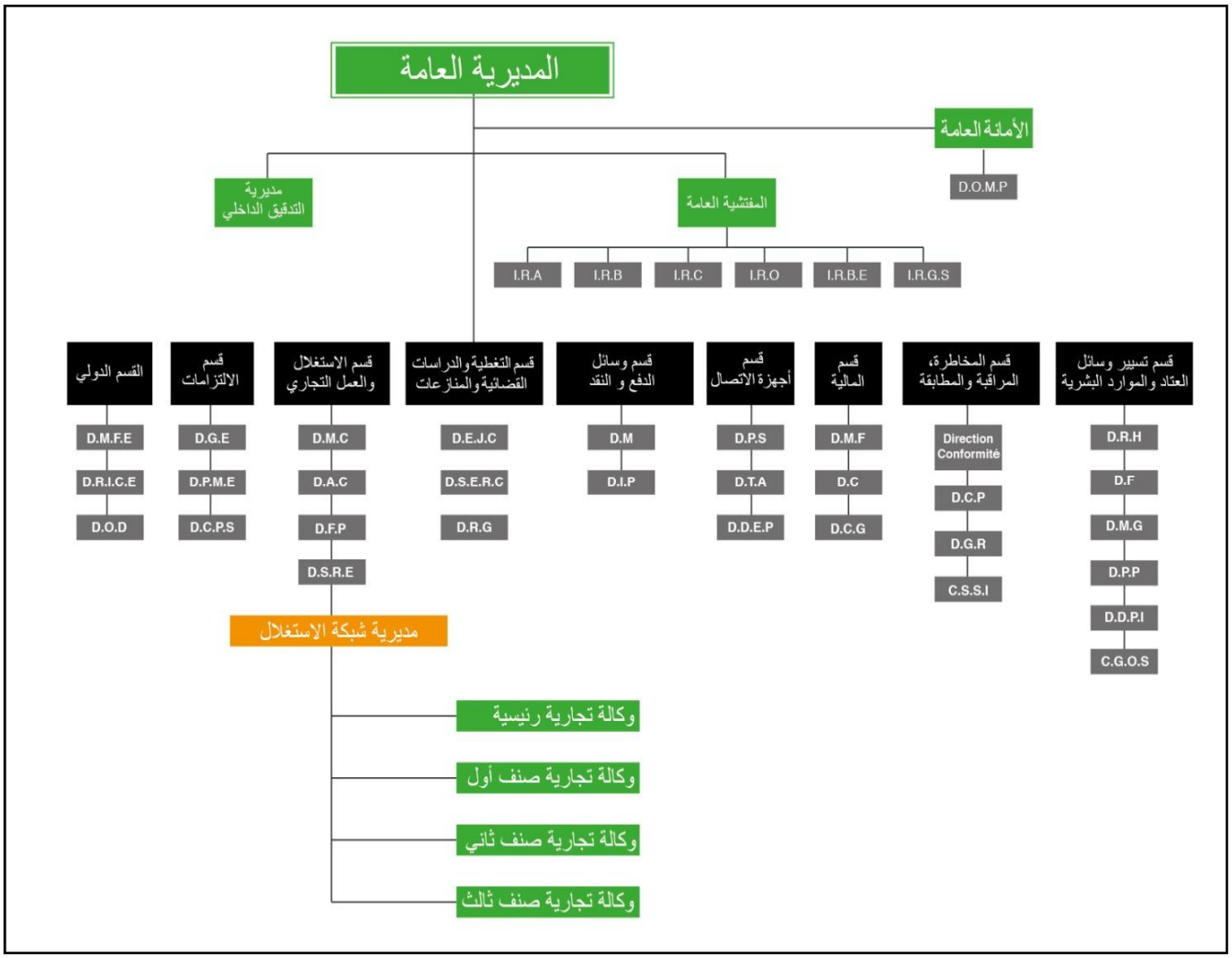

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

المطلب الثاني: وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري

أولا: البطاقات البنكية CIB في بنك BNA

من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري BNA وجدنا أنه يقدم باقة من بطاقات الدفع الالكترونية يمكن استعمالها في 100 فضاء آلي للبنك عبر التراب الوطني وكذلك على مستوى الموزعات الأوتوماتيكية لكافة البنوك ولبريد الجزائر؛ وهذه البطاقات تختلف حسب طبيعة الزبون إذ هناك بطاقات للأفراد، بطاقات للمدخرين، بطاقات للمهنيين وبطاقات الأعمال الخاصة بالمؤسسات، والشكل الموالي يوضحها.

[1]– موقع البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق.

الشكل رقم (08): أنواع البطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

عند اختيار الزبون لبطاقة الدفع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري يمكن استخدامها في:

– تسمح له بالقيام بالعمليات بنكية دون التنقل إلى الوكالة.

–تسمح له بدفع مشترياته دون حمل الأموال معه.

– البطاقة البنكية الالكترونية تسمح للزبون بسحب أمواله، بالدفع الجواري وعن بعد، بتحويل وتلقي أمواله

– البنك الوطني الجزائري يمنح للزبون هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات.

1– البطاقة البنكية للأفراد: البنك الوطني الجزائري يمنحك صيغتان من بطاقة CIB، الشكل الموالي يوضحها وهي البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية ولكل نوع من البطاقتين شروط معينة من قيمة الراتب والحد الأقصى لرصيد الحساب (أنظر الشكل الموالي).

الشكل رقم (09): صيغ بطاقات الدفع الإلكتروني للأفراد

نوع البطاقة	الراتب	الحد الاقصى	
البطاقة الكلاسيكية	<120.000 دج/شهرا	• الموزع الاوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشباك الاوتوماتيكي للبنك : 100.000,00دج من الحد الاقصى لرصيد الحساب	
البطاقة الذهبية	≥120.000دج/شهرا	• الموزع الاوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشباك الاوتوماتيكي للبنك : 100.000,00دج من الحد الاقصى لرصيد الحساب	

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

مميزات البطاقتين السابقتين هي:[1]

- **الحماية:** يستفيد الزبون من الرمز السري الذي يؤمن عملياته البنكية.
- **الفعالية:** يربح الزبون الوقت بفضل رفاهية وسهولة استعمال البطاقة البنكية الالكتروني.
- **خدمة متوفرة:** بإمكان الزبون سحب أمواله في أي وقت، هذه الخدمة متوفرة 24 ساعة /24 و7 أيام /7.

تسمح هذه البطاقة البنكية الإلكترونية بـ:[2]

- على مستوى الموزع الأوتوماتيكي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات، الإطلاع على الرصيد.
- الموزعات الأوتوماتيكية للبنوك الأخرى: السحوبات.
- الدفع عن طريق الانترنت.
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني.
- على مستوى الشباك الأوتوماتيكي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحوبات، التحويلات، الدفع النقدي، الاستعلام عن الرصيد، الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB، العمليات السابقة، استلام الشيك للقبض (في الشباك الآلي البنكي للوكالة المستوطن فيها فقط).

2- بطاقة الأعمال: هم مؤسسات أو مهنيين يريدون تسهيل تسيير المصاريف المتعلقة بنشاطهم، ويرغبون في إجراء معاملاتهم المصرفية في أي مكان وفي أي وقت دون التنقل إلى الوكالة؛ البنك الوطني الجزائري يقدم لهم بطاقة الأعمال؛ هي بطاقة بنكية، مخصصة للمهنيين والمؤسسات، تمكنهم من إجراء عمليات السحب، والمدفوعات عن بعد وعبر الانترنت من أجل تغطية النفقات المختلفة المتعلقة بنشاطهم.

تسلم بطاقة الأعمال مجانا بناء على طلب أصحاب الحساب أو ممثليهم حسب الأصول، صالحة لمدة ثلاث (03) سنوات.

الشكل الموالي يوضح حدود بطاقة العمل الشهرية حيث يظهر أن للمؤسسات والمهنيين أيضا صيغتين من البطاقات وهما وبطاقة الأعمال الكلاسيكية وبطاقة الأعمال الذهبية.

من خلال الشكل الموالي يظهر حدود التعامل ببطاقة الأعمال سواء عند السحب، الدفع عبر الانترنت، وحدود الدفع على أجهزة الدفع الإلكترونية؛ المبالغ محددة في الجدول الموالي.

[1]- موقع البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

الشكل رقم (10): حدود بطاقة العمل الشهرية

نوع البطاقة		السحب	الدفع عبر الانترنات	حدود الدفع على أجهزة الدفع الإلكتروني	
بطاقة الأعمال « الكلاسيكية »	مهنيين	50.000 دج	300.000 دج	80.000 دج	
	مؤسسات	50.000 دج	300.000 دج	80.000 دج	
بطاقة الأعمال « الذهبية »	مهنيين	50.000 دج إلى 80.000 دج	300.000 دج إلى 999.000 دج	150.000 دج	
	مؤسسات	50.000 دج إلى 80.000 دج	300.000 دج إلى 999.000 دج	250.000 دج	

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

مزايا بطاقة الأعمال هي:[1]

- **السهولة:** سهلة الاستخدام.
- **التوفر:** يقوم بإدارة عملياته المالية أينما كان على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- **الأمن:** يتم تعيين رمز سري لكل زبون، مما يضمن أمان معاملاته.

كما تسمح بطاقة الأعمال للزبائن:[2]

- السحب النقدي من الشبابيك الأتوماتكية للبنك والصرافات الآلية التابعة للبنك الوطني الجزائري وكذلك البنوك الأخرى.
- الدفع عبر الإنترنت.
- الدفع على أجهزة الدفع الإلكتروني TPE.

ثانيا: جهاز الدفع الالكتروني

أكدت هيئة تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) في حصيلتها أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني ارتفع بنسبة حوالي 30 بالمائة على مدار سنة في نهاية الفصل الأول من سنة 2021، مشيرة إلى أن هذه النسبة لا تزال ضئيلة أمام كثافة النسيج الاقتصادي الوطني؛ وجاء في البيان أن عدد أجهزة الدفع الإلكتروني قد بلغت نهاية شهر

[1]–موقع البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

مارس المنصرم 38.144 جهازا مقابل 29.469 جهازا في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع قدره 29,44 بالمائة؛ إلا أن هذا الرقم يبقى، يضيف البيان، بعيدا عن الأهداف التي سطرتها الحكومة، بحيث أدرجت في قانون المالية 2018، لاسيما المادة 111 منه، إلزام التجار باقتراح أجهزة الدفع الإلكتروني على زبائنهم عند تسديد مبالغ مقتنياتهم، قبل تعديل هذه الأحكام فيما بعد ليشمل الإلزام كل وسائل الدفع الإلكتروني بما في ذلك الدفع عبر الهاتف النقال[1].

الشكل رقم (11): جهاز الدفع الالكتروني

المصدر: الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية، https://www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/16

ومن البنوك الجزائرية التي تضمن الدفع لمعاملاتها من خلال جهاز الدفع الإلكتروني (TPE) البنك الوطني الجزائري الذي يقترح جهاز موجه لزبائن البنك من **التجار، المؤسسات ورجال الأعمال**، ومميزات هذا الجهاز:

- **الحماية:** يستفيد الزبون من الحماية التي يوفرها هذا الجهاز من خلال الوقاية من خطر التلاعب بالأموال، الأخطاء والأوراق النقدية المزورة.
- **السرعة:** يكتسب الزبون الوقت عن طريق معالجة العمليات الذي يتم خلال بضعة ثواني فقط.
- **السهولة:** جهاز سهل الاستعمال.

ثالثا: البنك الالكتروني

لمن يريد الاطلاع على حسابه البنكي من الزبائن وقتما أراد، ولمن يرغب في الولوج إلى بنك من خلال هاتف الذكي، ولمن يرغب في القيام بالعمليات البنكية دون تحمل عناء التنقل إلى الوكالة، يضع البنك الوطني الجزائري بين أيديهم خدمة "**BNA.net**"؛ هي خدمة دائمة وآنية تسمح لهم بالولوج إلى حساباتهم البنكية بنقرة بسيطة وبكل أمان، 24 ساعة/24 و7أيام/7 من خلال الرابط "**ebanking.bna.dz**"، أو عن طريق تحميل تطبيق الهاتف المحمول "**BN @ tic**" على متجر Play Store عن طريق إدخال "**BNAtic**" وقريبا على App Store.

مميزات هذا البنك الالكتروني:

- **جوارية:** تسمح لهم بمتابعة تعاملاتهم البنكية من أي مكان يتواجدون فيه.

[1]– الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية، https://www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/16.

- **أمان:** تضمن لهم تأمين تعاملاتهم البنكية من خلال رقم سري شخصي.
- **سهولة:** الولوج إلى حساباتهم البنكية بنقرة بسيطة على الانترنت أو من خلال هاتفهم الذكي.
- **تنوع:** يختارون نوعية العمليات التي يريدون القيام بها حسب بطاقات الخدمات المتوفرة (**pack Net+packNet**).

الخدمات المستفاد منها بفضل خدمة BNAnet تتنوع حسب الباقة المختارة (pack Net, pack Net+):

- الاطلاع على حساباتهم وتاريخ مفصل عن الرصيد لفترة 23 شهرا.
- إصدار تحويلاتهم إلى الغير.
- طلب دفتر الشيكات والبطاقة البنكية الخاصة بهم.
- الاعتراض على البطاقة البنكية (CIB).
- التسديد الجبائي عبر الانترنت.
- خدمة الرسائل الالكترونية قصد التواصل مع مصرفهم.

رابعا: تطبيق الهاتف BNAtic

متاح مجانًا في متجر Play Store عن طريق إدخال "**BNAtic**" وقريباً على App Store.

الشكل رقم (12): تطبيق الهاتف BNAtic

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

خامسا: تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية

إذا كان صاحب مؤسسة ويتوجب عليه تحويل أجور موظفيه شهريا وليس لديه الوقت الكافي لتسيير كافة العمليات بنفسه ويريد تسهيل المعاملات، البنك الوطني الجزائري يضع تحت تصرفه خدمة تبادل المعطيات الآلية **EDI**، هذه الخدمة تسمح له بتحويل الأجور بصفة آلية باستعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة؛ مميزات هذه الخدمة:

- **العصرنة:** تسمح له بالتحقق بنفسك من استعمال التكنولوجيات الحديثة في أداء هذه العملية.
- **المصداقية:** الاستفادة من الحماية الفائقة خلال نقل المعلومات إلى ملف مضبط ومحمي.
- **الفعالية:** الاستفادة من سهولة وسرعة سير أمر تحويل الأجور.

سادسا: خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنيت[1]« E-Paiement »

لكل زبون في لبنك الوطني الجزائري وحامل للبطاقة البنكية **CIB** (كلاسيكية أو ذهبية) ويرغب في تسديد معاملاته عبر الإنترنت يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرفهم خدمة **الدفع الإلكتروني e-Paiement**، التي تتيح لهم فرصة تسوية فواتيرهم وخدماتهم عبر مواقع الإنترنت التي تقبل هذه الوسيلة؛ مميزات هذه الخدمة:

- **الحماية**: خدمة مؤمنة وتضمن حقوق المشترين عبر الواب (Web Acheteurs).
- **السهولة**: الدفع عبر الإنترنت بكل بساطة.
- **إمكانية الولوج**: تسمح بالولوج إلى خدمة الدفع الإلكتروني حيثما كانوا و أينما وجدوا 24سا/24 و7 أيام/7.
- **الرفاهية**: اقتصاد وقت وطاقة بتفادي التنقلات.

و**خطوات الدفع عبر الإنترنت** "**e-Paiement**" هي كالتالي فبمجرد توقيع الزبائن على عقد الانخراط في هذه الخدمة المقترح عليهم من طرف البنك، والذي ينص على موافقتهم على جميع الشروط الواردة في العقد، فيكتسبون بذلك صفة المشتري عبر الواب (الانترنت)، ويتم إجراء عملية شراء عبرا لإنترنت كالتالي:

- الاطلاع على تفاصيل عملية الشراء والموافقة على شروط البيع العامة.
- اختيار وتأكيد طريقة الدفع بالنقر على زر CIB.
- إدخال رقم البطاقة البنكية CIB الخاصة بهم وكذا رمز CVV2 (يمثل آخر ثلاثة أرقام مطبوعة على ظهر البطاقة والذي يسمح باعتماد بطاقتهم خلال كل عملية دفع عن بعد) وتاريخ انتهاء صلاحية بطاقتهم، هويتهم وكذا عنوانهم بصفتهم (مشتري عبر واب).

الشكل رقم (13): الرمز CVV2

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05

- إدخال أو تأكيد كلمة السر.
- بعد تأكيدهم لمعاملة الشراء والتحقق من خصائص البطاقة (رصيدهم، السقف المالي المعتمد لبطاقتهم، وجود/عدم وجود اعتراض على بطاقتهم .....) سيتلقون نادر يسمح لهم بقبول المعاملة أو رفضها.
- في حالة الموافقة معاملاتهم، يتم طبع قسيمة الخاصة بهذه العملية تلقائيا.

[1]-موقع البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق.

– يجب عليهم الخروج من فضاء الانترنيت مشتري الواب (بعد كل عملية شراء ملاحظة: يجب ان يطبع المشتري عبر الواب ويحتفظ بوصل كامل للمعاملة ووصلا لدفع الإلكتروني الخاص بمعاملة.

سابعا: تطبيق WIMPAY–BNA

البنك الوطني الجزائري يطلق تطبيق« **WIMPAY–BNA** » تساعد الزبون في تسديد مشترياته وفواتيره ببساطة وبسرعة عبر هواتفه الذكية، بدون بطاقة أو نقود، خدمة للدفع تعتمد على تصوير (مسح) رمز الاستجابة السريعة، موجهة للأفراد، المهنيين والمؤسسات، يمكن تحميله مجانًا من **Play Store** و**App Store**.

عند تحميل تطبيق"**WIMPAY–BNA**" يستفيد الزبائن من الخدمات التالية:[1]

– **بالنسبة للأفراد، المهنيين والتجار:**

– إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR–code).

– إجراء عمليات التحويل لمستخدمي "WIMPAY–BNA".

– طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة "WIMPAY–BNA".

– مشاركة فواتير الاستهلاك (مطعم مثلا).

– تسيير الميزانية.

– الاطلاع على الرصيد.

– الاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

– الاطلاع على كشف طلبات تحويل الأموال (المستلمة/المرسلة).

– **بالنسبة للمؤسسات:**

– قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR–code) مقابل الخدمات المقدّمة.

– الاطلاع على الرصيد.

– تسيير البائعين ونقاط البيع.

– الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع.

– الاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

مميزات هذا التطبيق:

– **الأمن:** خدمة آمنة.

–**الآنية:** يطلب، يستلم ويحول الأموال على الفور.

– **الأريحية:** باقة متنوعة من العمليات الممكنة وفقًا لاحتياجاتهم.

– **تنوع:** خدمة متاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع 24 ساعة/24 و 7أيام/7.

[1]–موقع البنك الوطني الجزائري، مرجع سابق.

ثامنا: خدمة الرسائل القصيرة الخاصة بالبطاقات البيبنكية «le SMS-CARD»

تساعد هذه الخدمة بصفة فورية على الاطلاع معاملات الزبائن المنجزة بواسطة بطاقاتهم البنكية CIB إضافة إلى:

- إشعارات ترويجية لمنتجات جديدة.
- إشعارات بتجديد أو تسجيل اعتراضات على البطاقات البنكية.
- رسائل خاصة بتفاصيل سحوباتهم المالية عبر GAB أو DAB.
- رسائل تنبيهيه بعمليات دفع عبر الانترنت منجزة بالبطاقات.

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري

من خلال هذا المطلب سوف نوضح إحصائيات متعلقة بوسائل الدفع الحديثة المستخدمة في البنك الوطني الجزائري وهي نفسها المشار لها في المطلب السابق، بعدها سنوضح أثر هذه الوسائل على كل من عدد حسابات الزبائن وربحية البنك الوطني الجزائري.

أولا: واقع وسائل الدفع الحديثة في البنك الوطني الجزائري

الإحصائيات التالية توضح توجه البنك الوطني الجزائري نحو عصرنة وسائل الدفع في السنوات الأخيرة من خلال تطوير بعض الخدمات.

1- عدد الشبابيك الأوتوماتيكية: يوضح الجدول الموالي تطور عدد الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك من سنة 2015 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 98 شباكا بعد أن كان 90.

الجدول رقم (18): تطور عدد الشبابيك الأوتوماتيكية (GAB) للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الشبابيك الأوتوماتيكية	90	92	95	97	98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

2- عدد البطاقات البنكية: يبين الجدول تزايد عدد البطاقات البنكية من سنة 2017 حتى 2019 حيث وصلت 248832 بعد ان كانت 214643 سنة 2017.

الجدول رقم (19): تطور عدد البطاقات البنكية (CIB) للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات البنكية	/	/	214643	234122	248832

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

3- عدد أجهزة الدفع الالكتروني: يبين الجدول تطور أجهزة الدفع الالكتروني منذ سنة 2017 حيث بلغت 2136 ووصلت إلى 4096 حتى 2019.

الجدول رقم (20): تطور عدد أجهزة الدفع الالكتروني (TPE) للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الدفع الالكتروني	/	/	2136	3711	4096

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

4- عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد: يوضح الجدول تطور عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد حيث عرفت تطورا كبيرا بين عامي 2017 و2019، حيث انتقل العدد من 33545 إلى 58758 مشتركا.

الجدول رقم (21): تطور عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد مشتركي خدمة البنك عن بعد	/	/	33545	41158	58758

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

5- عدد الموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية: نلاحظ تطورا في عدد الموزعين حتى سنة 2018 أين عرف بعدها انخفاضا في 2019.

الجدول رقم (22): تطور عدد الموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية (DAB) للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الموزعين الأوتوماتيكيين للأوراق المالية	138	142	145	145	130

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

ثانيا: آثار وسائل الدفع الحديثة على عدد زبائن وربحية البنك الوطني الجزائري

قبل دراسة آثار وسائل الدفع الحديثة على عدد زبائن وربحية البنك الوطني الجزائري نوضح كل من عدد حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري، كما قمنا بحساب ربحية هذا البنك، حيث استخدمنا معدل العائد على الأصول ROA (النتيجة الصافية/مجموع الأصول) للتعبير عن الربحية البنك.

الجدول رقم (23): عدد حسابات الزبائن ونسبة ROA للبنك الوطني الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد حسابات الزبائن	2516197	2593529	2672056	2780481	2888826
ROA	٪1.09	٪1.11	٪1.06	٪1.16	٪0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

عرف عدد الزبائن للبنك الوطني الجزائري ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2015 حيث وصل حتى 2019 رقم 2888826 زبونا، كما أن ربحية البنك كانت جيدة للفترة 2015-2018، إلا أن البنك عرف انخفاض محسوس لربحيته سنة 2019.

يمكن مقارنة قيم الجدول الأخير مع وسائل الدفع في البنك وقد اخترنا بطاقة الدفع الالكترونية للتعبير عن وسائل الدفع الحديثة.

1- المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية: الشكل الموالي يوضح لنا عدة معلومات مهمة متعلقة بأثر استخدام البطاقات البنكية على عدد حسابات الزبائن.

الشكل رقم (14): المقارنة بين عدد حسابات الزبائن وعدد البطاقات البنكية

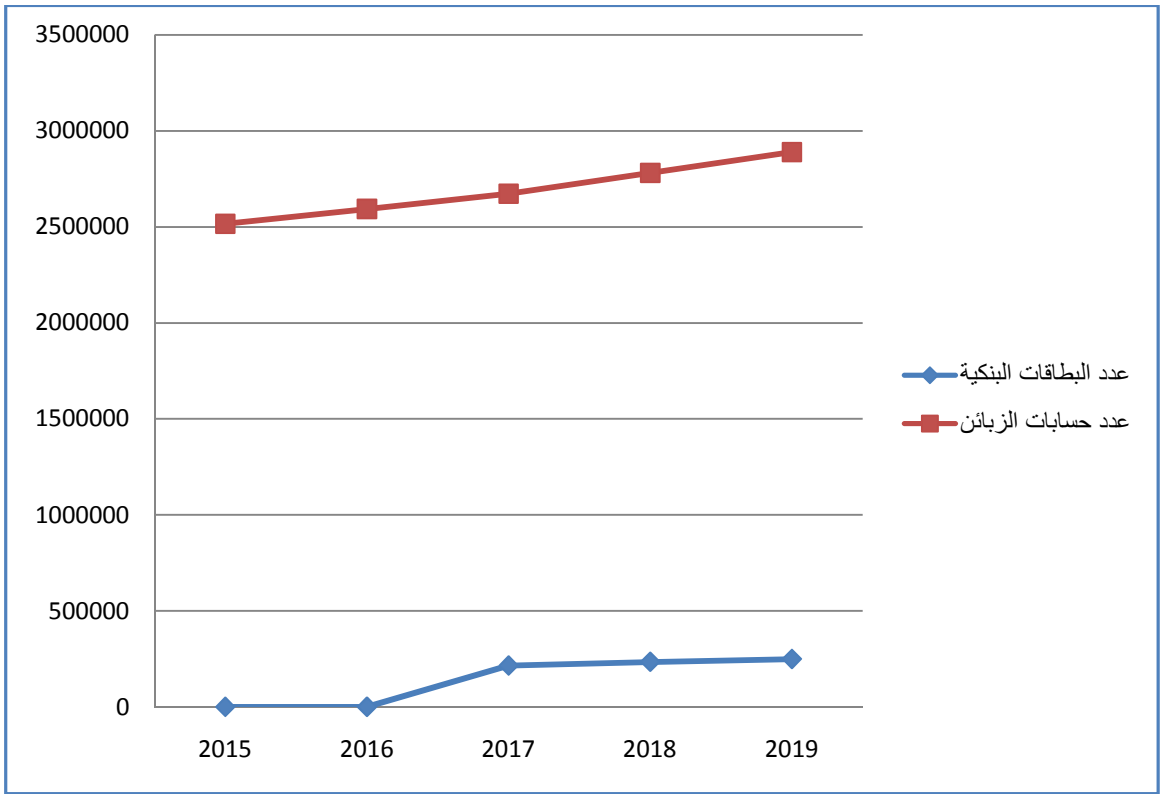

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

فيما يخص نسبة الزبائن الحاملين للبطاقات الالكترونية مقارنة بإجمالي حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري لا تتجاوز 08٪ منذ طرح البطاقات في السوق سنة 2016، وهي نسبة ضئيلة جدا.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن كل من عدد البطاقات الالكترونية وعدد حسابات الزبائن بالبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا التزايد بنسب متناغمة بينهما.

كما نلاحظ من الشكل أن إطلاق خدمة البطاقات الالكترونية لم يكن له الأثر الكبير والمؤثر على عدد حسابات الزبائن خلال فترة الدراسة، وهذا الأمر لا ينفي أن لبطاقات الدفع الالكترونية أثر على مدى إقبال الزبائن على البنك الوطني الجزائري إذ أن هذا الأمر سابق لأوانه حيث أن استخدام البطاقات حديث وأثرها قد يظهر على المدى البعيد، كما أن هناك عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية قد تكون معيقة وتحد من أثر استخدام وسائل الدفع الحديثة على البنوك.

2- المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية: الشكل الموالي يوضح لنا عدة معلومات مهمة متعلقة بأثر استخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (15): المقارنة بين ربحية البنك وعدد البطاقات البنكية

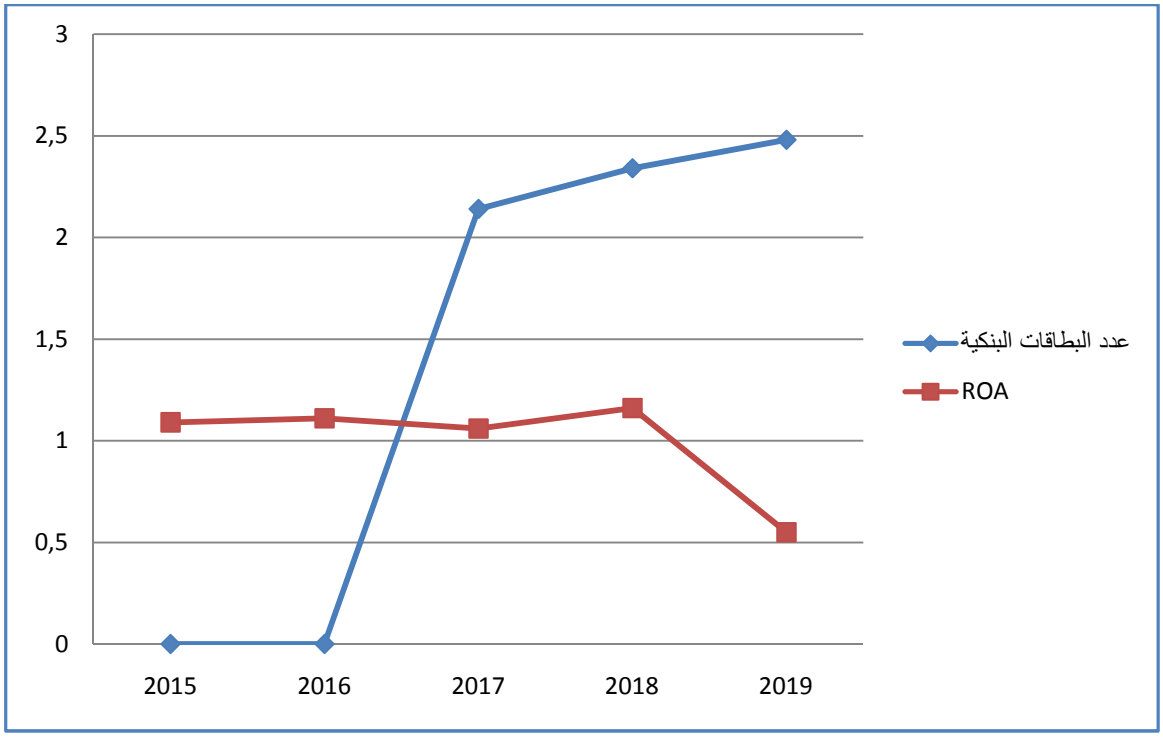

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2019

من خلال الشكل أعلاه لا يمكن أن نربط بين عدد البطاقات الالكترونية وربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، هذا لعدة أسباب أولها أن ربحية البنك الوطني الجزائري متذبذبة لعدة أسباب كثيرة متعلقة بالبنك نفسه أو وضعية القطاع البنكي الجزائري، واستخدام وسائل الدفع الحديثة من عدمه حاليا قد لا يكون الفاعل الرئيسي في الربحية على المدى القصير، إلا أن هذه الوسائل حتمية على المدى البعيد خصوصا وإن أراد البنك الوطني الجزائري منافسة البنوك الأخرى العاملة في الجزائر سواء الخاصة أو العامة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل حاولنا تطبيق الجانب الذي درس في الفصل النظري، كما حاولنا تحديد واقع وسائل الدفع الحديثة المستخدمة في الجزائر، وقبلها قمنا بإعطاء صورة عن القطاع البنكي الجزائري عموما، وقد استعنا في ذلك على جملة من المراجع، وهذا راجع إلى أن الهيئات العامة في البلاد تنقصها التقارير التفصيلية التي تمكن الباحثين والطلبة من أخذ صورة جيدة عن القطاع البنكي في الجزائر؛ بعد ذلك حاولنا التعمق في الدراسة من خلال أخذ البنك الوطني الجزائري كنموذج للبنوك الجزائرية وسبب الاختيار هو أنه أهم البنوك الجزائرية، من خلال هذا البنك تطرقنا إلى وسائل الدفع الحديثة المقدمة كخدمات للزبائن، ثم حاولنا معرفة أثر هذه الوسائل على البنك وهنا صعب علينا ذلك خصوصا وأن مدة ظهور هذه الوسائل قصيرة، ولدراسة أثر هذه الوسائل يجب أن تمر مدة تسمح الباحثين والطلبة من دراسة الموضوع.

الخاتمة

يعتبر تحديث وعصرنه النظام المصرفي مؤشرا هاما لقياس مدى تطور وفعالية اقتصاد أي دولة، حيث قامت الجزائر بعدة مجهودات وإصلاحات لتحديث وسائل الدفع الالكترونية والعمل بها على مستوى البنوك الجزائرية إذ أن وسائل الدفع الالكترونية تعتبر من أهم الخدمات في النشاط المصرفي، هذا ما أدى إلى حتمية انتقال البنوك من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الحديثة لكن ذلك لم يكن بالأمر الهين وهذا راجع للتطور التكنولوجي الذي ساهم في اقتحام البنوك لمجلات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية وتسهيل إجراءات عمليات الدفع الالكتروني الآمنة التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي، مما زاد حدة المنافسة فيما بين البنوك وتسابقها نحو تحديث خدماتها ومنه بدأ العمل بنظام المصارف الالكترونية لمالها من مرونة في التعامل والتحويلات المالية وربح الوقت بالنسبة للعملاء، واستخدام وسائل الدفع الالكترونية سيساهم في الحد من أزمة السيولة التي تعيشها الجزائر حاليا.

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا النتائج التالية:

– تعتبر وسائل الدفع كل الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة أو تقنية مستعملة.

– مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الإلكتروني، الكمبيالة الإلكترونية، الدفع بالبطاقة الالكترونية (بطاقة ائتمان أو بطاقة الوفاء) والدفع بالنقود الالكترونية.

– من أجل عصرنه النظام المصرفي يتطلب ظهور وتطور وسائل الدفع الالكترونية.

– يعود تطوير وسائل الدفع الالكترونية بالفائدة على الاقتصاد من سرعة وأمان وتطور.

– إن وسائل الدفع الالكترونية هي الوسائل التي سهلت المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون حيث اختصرت الوقت وأنقصت التكلفة.

– إن أداة الدفع الالكتروني ظهرت بالتزامن مع ظهور التجارة الالكترونية، هذا ما جعلها ذات علاقة وطيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– عدد البنوك العاملة في الجزائر قليل جدا ولا يتوافق مع عدد السكان في البلاد.

– القطاع البنكي في الجزائر يحتاج إلى إصلاحات كثيرة وبالجملة، خصوصا فيما يخص عصرنة وسائل الدفع.

– يوجد في الجزائر مؤسسات وهيئات حكومية مضطلعة بعصرنة وسائل الدفع كساتيم وتجمع النقد الآلي.

– هناك جهود في الجزائر من أجل عصرنة وسائل الدفع في القطاع البنكي والدليل على ذلك مختلف الإصلاحات المتوالية والتي مازالت مستمرة، إضافة إلى التشريعات المختلفة التي تصدر بين الفينة والأخرى، وكل هذا دليل ويؤكد على **صحة الفرضية الأولى.**

– إن أهم ما يؤثر على مسيرة عصرنة وسائل الدفع في أي بلاد هي جملة الإمكانات إذا توفرت والتي تساهم بشكل كبير في عصرنة وسائل الدفع وعند تشخيص هذه العوامل ومدى توفرها في الجزائر لوحظ أن توفر شبكة الانترنت وسرعتها عامل حاسم لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، ولذا على الدولة الجزائرية أن تحسن من خدمة الانترنت في البلاد، ومنه يمكن أن نؤكد على **صحة الفرضية الثانية.**

– منذ أكتوبر 2016 أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر.

– تستخدم البنوك الجزائرية وسائل الدفع الالكترونية والبطاقات الالكترونية هي الأكثر استخداما وهذا ما يؤكد على **صحة الفرضية الثالثة.**

– من خلال أخذ البنك الوطني الجزائري كنموذج للبنوك الجزائرية وجدنا البنك يستخدم وسائل الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها وهذا حسب طبيعة الزبون.

– عدد وسائل الدفع الالكترونية بالبنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر، وهي متنوعة.

– فيما يخص نسبة الزبائن الحاملين للبطاقات الالكترونية مقارنة بإجمالي حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري لا تتجاوز 08٪ منذ طرح البطاقات في السوق سنة 2016، وهي نسبة ضئيلة جدا.

– إن إطلاق خدمة البطاقات الالكترونية من قبل البنك الوطني الجزائري لم يكن له الأثر الكبير والمؤثر على عدد حسابات الزبائن خلال فترة الدراسة.

– لا يمكن أن نربط بين عدد البطاقات الالكترونية وربحية البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، هذا لعدة أسباب أولها أن ربحية البنك الوطني الجزائري متذبذبة لعدة أسباب كثيرة متعلقة بالبنك نفسه أو وضعية القطاع البنكي الجزائري، واستخدام وسائل الدفع الحديثة من عدمه حاليا قد لا يكون الفاعل الرئيسي في الربحية على المدى القصير ومنه **نرفض الفرضية الرابعة** والقائلة "يؤثر تبني البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري) لوسائل الدفع الالكترونية على ربحيتها" وهذا في الوقت الحالي، إذ يمكن أن يتغير الوضع على المدى الطويل.

❖ **مقترحات الدراسة:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في المجال:

– يجب على الدولة الجزائرية أن تحدث إصلاحات عميقة للقطاع البنكي وتعزيز استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

– من أجل عصرنة وسائل الدفع في الجزائر لا بد من توفير إمكانات كثيرة من بينها الانترنيت.

– على الدولة الجزائرية أن تعالج مشكلة عدم وجود ثقافة الدفع الالكتروني لدى المواطن الجزائري.

– أن تعمل البنوك الجزائرية على وضع قاعدة معلوماتية تسمح بتوسيع العمليات عن بعد.

– تطوير العنصر البشري من خلال تدريب الإطارات المصرفية على استخدام احدث الأنظمة البنكية.

– التوسع في استخدام التكنولوجيا لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية الحديثة بكفاءة عالية وسرعة وتكلفة أقل.

– البنك الوطني الجزائري يعد من أهم البنوك في الجزائر ومن خلال دراسة واقع استخدامه لوسائل الدفع يظهر أنه مازال في بداية الطريق ويحتاج إلى عمل كثير.

❖ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، إلا أن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل شيء، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– آفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

– نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات.

– مخاطر وسائل الدفع الالكترونية والرقابة عليها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

01- الكتب:

01- سنوسي علي، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري-اقتصاد نقدي وبنكي**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

02- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

03- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

02- الرسائل العلمية:

4- ابراهيم فوزي بورزق، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد البنكي**، رسالة ماجستير، فرع تحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5- بارش أسيا، **وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2012-2013.

6- بالحبيب إلهام، **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تحسين أداء البنوك دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص المالية والبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.

7- بشرى مذكور، **أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018.

8- زواش زهير، **دور نظام الدفع في تحسين المعاملات البنكية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، 2011/2010.

9- سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الكترونية دراسة حالة بنك التنمية الريفية وكالة تبسة**، مذكرة ماستر فرع المالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2013.

10- العرباوي أمين، حرير ياسين، **الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

11- غضبان لخضر، **الإطار القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2013-2014.

12- فريدة قلقول، **أهمية أنظمة الدفع الالكترونية في مصارف دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي، 2012- 2013.

13- لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع إشارة لتجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

14- ناشف فطيمة، **وسائل الدفع الالكتروني في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

15- ياسمينة مصباحي، **تحديث عصرنة وسائل الدفع العمومية الجزائر حالة البنك الخارجي الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016.

03- المجلات العلمية:

16- بدور عصام، **تسير الأخطار المالية لأنظمة الدفع**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 46، 2016.

17- عماد الدين بركات، طيبي حرية، **وسائل الدفع الالكترونية و دورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 01، العدد 02، 2019/06.

18- محمد ناصر إسماعيل وآخرون، **البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض مخاطر المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 37، 2018/12/10.

19- باسم علوان العقاب، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر، **النقود الالكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية**، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 6، 2008.

20- بصيري محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كإلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 4، أكتوبر 2019.

21- بو سعيد محمد عبد الكريم وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع وأفاق) دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد02، 2019.

22- بوعافية الرشيد، **دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 02، 2014.

23- بوعزة هداية، **الدفع الالكتروني في القانون الجزائري**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020.

24- جهيدة العياطي، محمد بن بزة، **تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وأفاق تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03.

25- حمود أم الخير، لبوخ نخلة، **تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في بنوك الجزائرية – دراسة تحليلية لفترة (1999- 2013)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018.

26- خوبيزي مريم، **واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية ادارة المخاطر الناتجة عنها وفق لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد04، ديسمبر 2015.

27- رابح حمدي باشا،وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، المجلد 15، العدد 04.

28- زحوفي نور الدين، زمالة عمر، **آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 01، العدد 01، 2018/12/10.

29- سايحي الخامسة، طويل حدة، **أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة البنكية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، 2019.

30- سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية**، مجلة العلوم إنسانية، العدد 06، 2016.

31- شيماء فوزي احمد، **التنظيم القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العد د50، 2016.

32- عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، **فعالية استخدام وسائل الدفع الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد 03 ،2020.

33- عبد القادر بحيح، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكي وأثرها على الخدمات المصرفية- حالة الجزائر 1962-2010**، مجلة الباحث، المجلد09، العدد9، 2016.

34- محمد خاوي، عريوة محاد، **واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017.

35- مسعودي زكرياء، جقريف الزهرة، **ماهية النقود الالكترونية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2018.

36- مطاي عبد القادر وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد02، العدد 02، 2020.

37- مقدم عبد الجليل، **واقع ورهانات تطبيق الدفع الالكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار**، المجلة العامة في الاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد02، 2018.

38- مهدي رضا، **بطاقات الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 2، جزان 2020.

39- نعيمة ملفوعة، **احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، 2016.

40- هارون العشي، فايزة بوراس، **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، 2018/12/30.

04- الملتقيات العلمية:

41- بن ذهيبة محمد وآخرون، **مخاطر الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت التي يتعرض لها المستهلك الإلكتروني وإستراتيجية الجزائر لحمايته: مشروع التصديق والتوقيع الإلكترونيين**، ملتقى الوطني الثالث حول المستهلك واقتصاد الرقمي: ضرورة انتقال وتحديات الحماية، مركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 23-24 افريل 2018.

42- بوفليح نبيل، فرج شعبان، **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 27-28 نوفمبر 2007.

43- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، 04-05 جويلية2007.

44- نوال بن عمارة، **وسائل الدفع الالكترونية (التحديات والآفاق)**، ملتقى الدولي حول التجارة الالكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 02 ديسمبر 2019.

05- القوانين:

45- القانون رقم 10-90، المؤرخ في 14 أفريل 1990، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، العدد 16، المادة 3-311.

46- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، **متعلق بالتجارة الالكترونية**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 16 ماي 2018، العدد 28.

47- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، **يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 26 أوت 2003، العدد 64.

48- الأمر رقم 05-06 المؤرخ في23 أوت سنة 2005، **يتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 23 أوت 2005، العدد 59.

49- الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري**، الجريدة الرسمية، الصادرة في 26 سبتمبر 1975، العدد 11.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

50- Aridah MAMOUN WALID, Ramadhan SHERZAD, **The impact of using electronic payment methods on transparency and disclosure: Case study Jordanian companies**, Smart Cities and Regional Development Journal, v4. I2, 2020.

51- Didier Pierre Monod, **Moyens et techniques de internationaux**, 3éme édition, Paris, 2002.

52- Dina Aziz AL-Saji, **The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City**, Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences 3(1), June 2019.

53- Shiva Zokaee et al, **Electronic Payment Systems Evaluation**: A Case Study in Iran, Information Management and Business Review, Vol. 4, No 3, Mar 2012.

54- Zlatko Bezhovski, **The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System**, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.8, 2016.

ثالثا: المواقع الالكترونية

55- الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية، https://www.radioalgerie.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/16.

56- موقع موسوعتك بالعربي، https://e3arabi.com تاريخ الإطلاع 2021/06/12، 15:00 سا.

57- موقع شركة ساتيم www.satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/02.

58- موقع تجمع النقد الآلي، https://giemonetique.dz، تم الإطلاع بتاريخ 2021/05/15.

59- موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ تم الإطلاع بتاريخ: 2021/04/03.

60- موقع البنك الوطني الجزائري، https://www.bna.dz، تم الاطلاع بتاريخ 2021/05/05.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور عصرنة وسائل الدفع في تحسين فعالية البنوك الجزائرية حيث أن الموضوع الرئيسي للدراسة هو وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والأداة المستخدمة هي دراسة الحالة من خلال دراسة واقع عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، وكذا التعرف على أهم تلك الوسائل في البنك الوطني الجزائري إلى اخترناه كعينة لدراستنا، وكذا آثار على فعاليته.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن القطاع البنكي في الجزائر يحتاج إلى إصلاحات كثيرة، خصوصا فيما يخص عصرنة وسائل الدفع، ورغم وجود جهود في الجزائر من أجل عصرنة وسائل الدفع إلا أنها غير كافية، كما أن البنوك الجزائرية تستخدم وسائل الدفع الالكترونية والبطاقات الالكترونية هي الأكثر استخداما، وأما فيما يخص البنك الوطني الجزائري فتوصلنا إلى أن عدد وسائل الدفع الالكترونية به في تزايد مستمر وهي متنوعة، في حين أن عدد حاملي البطاقات الالكترونية ضئيلة في الوقت الراهن، كما أنه لا يمكن ربط مدى استخدام البطاقات الالكترونية بالبنك وربحيته على المدى القصير باعتبارها مؤشر عن فعالية البنك.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع، البنوك الجزائرية، البطاقات الالكترونية، الدفع الالكتروني.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of modernizing payment methods in improving the effectiveness of Algerian banks, as the main topic of the study is electronic payment methods in Algeria, and for that the descriptive analytical approach was relied, and the tool used is a case study by studying the reality of modernizing payment means in banks. Algerian, as well as identifying the most important of those means in the Algerian National Bank that we chose as a sample for our study, as well as effects on its effectiveness.

The study concluded several results, including that the banking sector in Algeria needs many reforms, especially with regard to modernizing payment methods, and although there are efforts in Algeria to modernize payment methods, they are not sufficient, and Algerian banks use electronic payment methods and electronic cards. It is the most widely used, and with regard to the National Bank of Algeria, we found that the number of electronic payment methods in it is constantly increasing and it is diverse, while the number of electronic card holders is small at the present time, and it is not possible to link the extent of the use of electronic cards to the bank and its profitability in the short term As an indicator of the effectiveness of the bank.

Keywords: Payment methods, Algerian banks, electronic cards, electronic payment.